

Distr.: General
19 February 2021
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثامنة والثلاثون

14-3 أيار/مايو 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان رقم 21/16*

باراغواي

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



أولاً - مقدمة

- 1- تقدم باراغواي تقريرها الوطني بشأن الإنجازات التي حققتها استناداً إلى التوصيات الواردة خلال الجولة الثانية (186 توصية مقبولة)، والتي تعكس الجهود المبذولة للوفاء بالالتزامات الطوعية التي تعهدت بها وتلك المترتبة على عضويتها في مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة 2015-2017.
- 2- وباراغواي دولة اجتماعية قائمة على سيادة القانون، تستند ديمقراطيتها وأسسها الدستورية إلى مبدأ الكرامة الإنسانية. ومن حيث أسبقية المعايير، لا تزال الصكوك الدولية التي صدقت عليها باراغواي تحظى بالأولوية على الدستور، وتكتسي تلك المتعلقة منها بحقوق الإنسان طابعاً شبه دستوري، إذ يتطلب الانسحاب منها إجراء تعديل دستوري. وتعترف باراغواي بالنظام القانوني الذي يتجاوز الحدود الوطنية، وهي مدافع قوي عن نظام تعددية الأطراف وعن احترام القانون الدولي، في إطار من الانفتاح والتعاون، بما يتماشى مع مبادئ تقرير المصير، والمساواة القانونية بين الدول، والتضامن والتعاون الدوليين.
- 3- والتزام باراغواي بآليات حماية حقوق الإنسان وتعاونها معها مسألة ثابتة، إذ لا تزال دعوتها المفتوحة والدائمة الموجهة إلى المكلفين بولايات قائمة؛ وتفي باراغواي بالتزامها بتقديم التقارير وتتابع بجدية تنفيذ التوصيات التي تتلقاها.
- 4- وتتمثل أولويات باراغواي في تعزيز نظام الحماية الدولية، وتعميم صكوك حقوق الإنسان، والتعاون الدولي، وآليات الرصد الوطنية، ودعم المكلفين بولايات، وإلغاء عقوبة الإعدام، وتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار. وتشكل الإنجازات المحرزة حافزاً لبذل جهود من أجل مواجهة التحديات المحتملة والراهنة فيما يتعلق بمكافحة الفقر وتحسين مستوى التمتع بالحقوق الأساسية مثل الحق في الغذاء، والصحة، والتعليم، والسكن اللائق، والبيئة الصحية، مع التركيز على فئات رئيسية مثل الأطفال والمراهقين، والنساء، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن.
- 5- وتعتبر باراغواي احترام الكرامة الإنسانية أولوية ومصلاً فضلياً، مما يجعل الأشخاص والجماعات الأشد ضعفاً في صميم سياساتها، بما يتماشى مع التزاماتها باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، مع الاعتراف بطابعها العالمي وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتشابكها.

ثانياً - المنهجية⁽¹⁾

- 6- لدى باراغواي آلية وطنية دائمة مشتركة بين الوكالات، تسمى النظام المعزز لرصد التوصيات (SIMORE Plus)⁽²⁾، تعمل من أجل تنظيم ومتابعة وتنسيق إجراءات الوفاء بالالتزامات وتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان، تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة.
- 7- ويشكل هذا التقرير ثمرة عملية مشتركة بين الوكالات لتجميع البيانات من خلال النظام المعزز لرصد التوصيات (SIMORE Plus)، وهو منصة إلكترونية متاحة للعموم، تدعمها شبكة تضم 167 جهة تنسيق في 72 مؤسسة من مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وفي هيئات غير تابعة لهذه السلطات. وتدرج في هذه المنصة، بتنسيق من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة العدل، معلومات عن إجراءات تنفيذ التوصيات، بما فيها تلك الصادرة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل.
- 8- وأعدت هذه الوثيقة وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في مقرر مجلس حقوق الإنسان 17/119، وللمقتضيات التقنية لصياغة التقارير وتقديمها التي ترد في المبادئ التوجيهية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن إعداد التقارير الوطنية.

9- ولتيسير مشاركة المجتمع المدني على نحو بناء في إعداد هذا التقرير، ووفقاً للوائح التنظيمية للنظام المعزّز لرصد التوصيات (SIMORE Plus)، جرى تعميم هذه الوثيقة في 4 شباط/فبراير 2021 لتبادل التعليقات والملاحظات بشأنها بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة.

ثالثاً- متابعة التوصيات

10- تقدّم المعلومات من الناحية المواضيعية وفق الشكل المقترح في المبادئ التوجيهية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، مع تحديد مستوى تنفيذ التوصيات بحسب الفئة. ويتضمن المرفق الثالث موجزاً لعملية التنفيذ، وفقاً للمعلومات المتعلقة بالمتابعة.

ألف- القضايا الشاملة لعدة قطاعات

1- تحسين القوانين والمؤسسات والسياسات⁽³⁾

11- بوشرت، بموجب دستور عام 1992، عملية للتصديق على صكوك النظام العالمي⁽⁴⁾ ومنظومة البلدان الأمريكية⁽⁵⁾ لحقوق الإنسان، ولمواءمة الإطار المعياري وتحسينه. وترد الإشارة إلى الإنجازات المحرزة خلال الفترة 2016-2020 في المرفق الرابع، وتشمل التشريعات المتعلقة بتعزيز الحقوق وحمايتها، والتصديق⁽⁶⁾ على الصكوك الدولية، وتعزيز المؤسسات.

12- ويتجلى توطيد النظام المؤسسي في رفع مرتبة مؤسسات (المرفق الرابع)، وتعزيز هيئات وكيانات الدولة بإنشاء شعب متخصصة في مجال حقوق الإنسان. وتعزّز توطيد شبكة حقوق الإنسان التابعة للسلطة التنفيذية بإدماج 35 مؤسسة تابعة لسلطات الدولة الثلاث وهيئات غير تابعة لها. ويكتسي اعتماد النظام الداخلي لهذه الشبكة⁽⁷⁾، وخطة عملها الثانية⁽⁸⁾، أهمية في تنفيذ المحاور الاستراتيجية⁽⁹⁾ للخطة الوطنية لحقوق الإنسان.

13- ولمواءمة أهداف حقوق الإنسان مع أهداف التنمية المستدامة في السياسات العامة، تعزز ربط الخطة الوطنية لحقوق الإنسان بخطة التنمية الوطنية، مع وضع لوحة لرصد⁽¹⁰⁾ المتابعة. وتوجّه خطة التنمية الوطنية، التي بلغ تحديثها المرحلة النهائية، السياسات الإنمائية من خلال محاور استراتيجية⁽¹¹⁾ ومبادئ توجيهية شاملة⁽¹²⁾ ذات أهداف تتوافق مع خطة عام 2030. وفي عام 2016، أنشئت لجنة أهداف التنمية المستدامة في باراغواي.

14- وتعززت اللجنة المشتركة بين الوكالات لإنفاذ الأحكام الدولية منذ عام 2015 بإسناد رئاستها إلى مكتب نائب رئيس الجمهورية ومهمة التنسيق العام لشؤونها إلى وزارة الشؤون الخارجية. ويدعم مجلس استشاري تقني عمل المؤسسات الائتني عشرة المكونة لها. وتيسر المنهجية المتبعة، باعتبارها أداة تنفيذية سريعة وحاسمة، تنسيق الإجراءات بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

15- وأعطت باراغواي، من خلال النظام المعزّز لرصد التوصيات (SIMORE Plus)، أهمية لور الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة في تنفيذ التوصيات وقياس أثرها. وشكلت هذه الآلية ثمرة عملية تحسين بدأت منذ عام 2011 بإنشاء "محرك للبحث عن التوصيات"، ثم أفضت في عام 2014 إلى استحداث نظام رصد التوصيات (SIMORE)، لتحقيق قفزة نوعية (في عام 2017) تمثلت في النظام المعزّز لرصد التوصيات (SIMORE Plus).

16- ويشمل النظام المعزّز لرصد التوصيات (SIMORE Plus) متابعة 1 500 توصية، مع ربطها بأهداف التنمية المستدامة، واستحدث المنصة المعزّزة لمشاركة منظمات المجتمع المدني، وأدخل تحسينات

على عملية جمع المعلومات. وتتوافر فيه القدرات المحددة في الدليل العملي⁽¹³⁾ بشأن الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة، الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وهي: التنسيق، والتعاون، والتشاور، وإدارة المعلومات. وتتقاسم باراغواي النظام المعزز لرصد التوصيات (SIMORE Plus) مع جهات أخرى من خلال التعاون التقني⁽¹⁴⁾.

17- ويشكل البرنامج الوطني "دور العدالة" وصيغته "دور العدالة المتقلة" سياسةً عامةً توفر للمواطنين والفئات الضعيفة منظمات متعددة التخصصات للإعلام والتوجيه والمساعدة وتعميم الخدمات وتقديمها، تُعتبر آلية فعالة لتعزيز وإعمال الحقوق الأساسية وإشاعة ثقافة السلام.

18- ولتعزيز مؤسسة أمين المظالم⁽¹⁵⁾، عُين في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 أمين المظالم ونائبه الجديدان. وبُذلت جهود لتزويد هذه المؤسسة بالموارد الكافية. ومنذ عام 2016، زادت بالترتيب المبالغ المخصصة لها في الميزانية، حيث بلغت نسبة هذه الزيادة 7,85 في المائة في عام 2020 بالمقارنة مع عام 2016.

19- وبالنظر إلى مركز أمين المظالم، المعزف دستورياً بأنه "مفوض برلماني"، فلا يزال تحدي الامتثال لمبادئ باريس قائماً فيما يتعلق باختياره وتعيينه وفصله. ويخول الدستور هذه الصلاحيات للسلطة التشريعية، وهو ما يتطلب تعديلاً دستورياً.

2- المساواة وعدم التمييز⁽¹⁶⁾

20- لا يسمح الدستور بأفعال التمييز، حيث يعترف بأن جميع السكان متساوون في الكرامة والحقوق (المادة 46). ووفقاً للمادة 45، لا يجوز عدم وجود قانون ينظم ممارسة حقوق أو ضمانات معينة، مثل المساواة، الحرمان منها ولا تقييدها. وتعترف المادة 24 بحرية الدين والعبادة والفكر، حيث تنص على عدم جواز مضايقة أي شخص أو التحقيق معه أو إجباره على الإدلاء بالشهادة بسبب معتقداته.

21- ولا يزال التحدي المتمثل في وضع قانون لمكافحة جميع أشكال التمييز قائماً، غير أنه يجري، بموجب الدستور (المادة 46)، اتخاذ إجراءات لإزالة عوائق مكافحة التمييز ولمنع العوامل التي تشجع ممارسته، بالنظر إلى أن مسألة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين تشكل موضوع نقاش على الصعيدين الاجتماعي والسياسي⁽¹⁷⁾.

22- ويوجه مبدأ المساواة الدستوري المبادرات⁽¹⁸⁾ التي تكفل حقوقاً أساسية، مثل الصحة، والتعليم، والعمل، والمستوى المعيشي اللائق، واللجوء إلى القضاء، للفئات الأشد ضعفاً، مثل الأطفال والمراهقين، والنساء، والشعوب الأصلية، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، على أساس أن تدابير الحماية المتخذة لتصحيح أوجه عدم المساواة الظالمة لا تُعتبر تمييزية وإنما إجراءات لتحقيق المساواة (الفقرة الأخيرة من المادة 46).

23- وتتوخى الخطة الوطنية الرابعة للمساواة للفترة 2018-2024⁽¹⁹⁾ وضع استراتيجيات لتحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، سعياً إلى إزالة العقبات التي تعوقها أو تمنعها، والقضاء على جميع أشكال التمييز، من خلال خمسة محاور متعلقة بالحقوق⁽²⁰⁾ وأربعة محاور شاملة لعدة قطاعات⁽²¹⁾.

24- وأُحرز تقدم فيما يتعلق بحماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في مجالات محددة. ويتيح القرار 16/695 لمغايري الهوية الجنسانية استخدام الاسم الاجتماعي في الدوائر الصحية. وبموجب القرار 15/744، اعتمدت وزارة العدل بروتوكول رعاية مغايري الهوية الجنسانية مسلوبو الحرية، وستجهز مرفق احتجاز خاص بهم حصراً. ووافق مكتب الدفاع العام على تنفيذ بروتوكول لرعاية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في جميع مقارها.

25- وأدمج نظام معلومات الشرطة "مراندو"، بوصفه مصدراً للبيانات اللازمة لوضع السياسات العامة لمكافحة التمييز، متغير "المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين" في إجراء تلقي الشكاوى. ويُدرج تحديث "لوائح برازيليا المائة"، الذي تقوم محكمة العدل العليا بدراسته، الميل الجنسي والهوية الجنسانية ضمن عوامل الضعف. وفي الآونة الأخيرة، أذنت محكمة العدل العليا للمحاماة مغايرة الهوية الجنسانية كيمبرلي أيلالا بأن تؤدي القسم، بمظهرها الحالي، استناداً إلى المادة 25 من الدستور، المتعلقة بحرية التعبير عن الذات والمظهر.

26- وتشارك باراغواي في اللجنة الدائمة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، التابعة لهيئة اجتماع السلطات رفيعة المستوى المعنية بحقوق الإنسان لبلدان السوق المشتركة للمحيط الجنوبي - ميركوسو، من أجل حفز عملية وضع سياسات عامة لتعزيز وحماية حقوق هذه الفئة من السكان.

27- وتدرس باراغواي إمكانية تقديم الإعلان المنصوص عليه في المادة 14 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وتجري دراسة مشروع⁽²²⁾ قانون التصديق على "اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم".

3- القضايا البيئية⁽²³⁾

28- ثمة إطار قانوني معزز⁽²⁴⁾ لحماية البيئة، وضعته أمانة البيئة والتنمية المستدامة التي رُفِعَ مستواها إلى وزارة بموجب القانون 18/6123.

29- وللتحقق في أفعال الإضرار بالبيئة الموجبة للعقاب، أنشأت النيابة العامة وحدة متخصصة تتولى مهمة التنسيق مع مديرية مكافحة الجرائم البيئية، بغرض تشجيع تطبيق العقوبات، وفقاً للتشريعات الجنائية والبيئية.

30- والإنجازات الرئيسية المحققة هي:

- اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ (القانون 16/5681).
- القانون 16/5875 "بشأن تغير المناخ".
- الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ (2016).
- الخطة الوطنية للتخفيف من آثار تغير المناخ (2017).
- القانون 18/6125 بشأن "اعتماد تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستفدة لطبقة الأوزون".
- خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر والجفاف للفترة 2018-2030.
- تحديث السياسة البيئية الوطنية الحالية.
- إنشاء المنصة الإلكترونية "نظام معلومات البيئة" (SIAM)⁽²⁵⁾.
- الخطة الوطنية للإدارة الشاملة للنفايات الحضرية الصلبة (2020).
- الخطة الوطنية بشأن تغير المناخ (2020).
- خطة إدارة المحمية الطبيعية "غابة مباراكايو" للفترة 2020-2030 (2020).
- القانون 20/6676 بشأن "حظر تحويل وتغيير المساحات المغطاة بالغابات في المنطقة الشرقية" ("القضاء على إزالة الغابات" على مدى 10 سنوات).

باء - الحقوق المدنية والسياسية

1- حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه

مكافحة الاتجار بالأشخاص⁽²⁶⁾

31- بموجب القانون 12/4788 "القانون الشامل لمكافحة الاتجار بالأشخاص"، تُعَدُّ، لدى اكتشاف حالة ما، آليات الحماية والمساعدة التابعة للهيئة المشتركة بين الوكالات لمنع ومكافحة الاتجار⁽²⁷⁾ ("هيئة مكافحة الاتجار")، التي تتبَعُ دليلاً للإجراءات التشغيلية⁽²⁸⁾، وبروتوكولات لتحديد ضحايا الاتجار⁽²⁹⁾؛ ولتقديم المساعدة إليهم وإدارة إجراءات الإحالة⁽³⁰⁾؛ وتسجيل الحالات⁽³¹⁾؛ وتقييم المخاطر التي يواجهها الضحايا⁽³²⁾.

32- وينص هذا القانون على وضع برنامج وطني لمنع الاتجار ومكافحته ورعاية ضحاياه، من خلال صندوق تُرصد له منذ عام 2018 موارد في ميزانية وزارة شؤون المرأة، من أجل منع الاتجار والإبلاغ عنه والحماية منه من خلال حملات للتوعية؛ والتنسيق فيما بين المؤسسات وإنشاء هيئات على مستوى المحافظات والمقاطعات؛ ورعاية الضحايا.

33- ويقدم مركز الإحالة الرعاية الشاملة إلى الضحايا في المجال الاجتماعي والنفسي والقانوني؛ ويوفر مركز الإيواء المؤقت للنساء الضحايا الحماية والمأكل والملبس من خلال فريق متعدد التخصصات؛ ويسعى برنامج إعادة الإدماج الاجتماعي إلى إعادة الإدماج الاجتماعي للضحايا من خلال تمكينهم ودعمهم من أجل التعافي البدني والنفسي والاجتماعي والمجتمعي.

34- وثمة دليل لإعادة الإدماج⁽³³⁾، وُضع بالتنسيق مع لجنة مساعدة ورعاية الضحايا، التابعة لهيئة مكافحة الاتجار. ومنذ عام 2016، تدعم وزارة التنمية الاجتماعية إعادة إدماج الضحايا من خلال برنامج تيكوبورا وبرنامج تيكوا. وتنظم وزارة العدل حلقات عمل لتوعية وتدريب الموظفين العاميين بشأن "منع الاتجار بالأشخاص"، بالاشتراك مع شبكة حقوق الإنسان التابعة للسلطة التنفيذية ووزارة شؤون المرأة.

35- وتحقق الوحدة المتخصصة التابعة للنيابة العامة في حالات الاتجار بالبشر بجميع أشكاله⁽³⁴⁾. وفي عام 2018، توسع نطاق مهامها كوحدة متخصصة ليشمل مكافحة الاتجار بالأطفال والمراهقين واستغلالهم جنسياً. ولديها نظام للإبلاغ مشترك بين وزارة الشؤون الخارجية ووزارة شؤون المرأة ووزارة شؤون الأطفال والمراهقين والشرطة الوطنية، وآلية للإبلاغ عبر الإنترنت⁽³⁵⁾. وأُنشئت مفوضية تابعة لمكتب المدعي العام الوطني لتنسيق عمليات التحقيق.

36- وتوفر مديريةية الدعم التقني التابعة للنيابة العامة أخصائين نفسانيين، وأخصائين اجتماعيين، ومحامين لتكفل للضحايا إمكانية اللجوء إلى القضاء وإعادة الإدماج الاجتماعي واستعادة الحقوق. ويعتمد موظفو العدالة "دليل تقديم الخدمات لضحايا الاتجار".

37- وبموجب المرسوم 20/4473، اعتُمدت "الخطة الوطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص"⁽³⁶⁾.

حرية التعبير وسلامة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان⁽³⁷⁾

38- بتوقيع مذكرة إعلان النوايا مع اليونسكو، في عام 2016، في إطار خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، أُنشئت الهيئة المتعددة القطاعات المعنية بسلامة الصحفيين، التي تتألف من سلطات الدولة، والنيابة العامة، ونقابات الصحفيين⁽³⁸⁾، بغرض التنسيق ووضع الخطط والبروتوكولات.

- 39- وبالتنسيق بين نقابة الصحفيين في باراغواي وهذه الهيئة، وُضع دليل للصحفيين المعرضين للخطر و/أو التهديد (المرفق الخامس). وبموجب القرار 17/538، اعتمدت وزارة الداخلية بروتوكولاً لكفالة سلامة الصحفيين المعرضين للخطر الشديد (المرفق السادس).
- 40- ووقّعت محكمة العدل العليا واليونيسكو على مذكرة تفاهم بشأن تعزيز المؤسسات، تتمثل محاورها في حرية التعبير، والحصول على المعلومات، وحماية الصحفيين؛ وتدريب القضاة، والموظفين، والفاعلين الرئيسيين، مثل المحامين والصحفيين.
- 41- وتشجع النيابة العامة داخل مركز التدريب التابع لها تدريب المدعين العامين في مجال التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد العاملين في الصحافة، وذلك في إطار مشروع "تعزيز حماية وسلامة الصحفيين انطلاقاً من النيابة العامة". ويقدم برنامج حماية الشهود المساعدة والحماية للشهود، والضحايا، والمتعاونين مع العدالة، وغيرهم من الأشخاص المحددين في القانون 11/4083، ومنهم الصحفيون المعرضون للخطر والضحايا.
- 42- ويجري النظر في التصديق على "اتفاق إسكاسو"، الموقع في 28 أيلول/سبتمبر 2018، الذي يُدرج ضمن أحكامه حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في القضايا البيئية.
- 43- ويتواصل التحليل التشريعي لمشروع قانون "حرية التعبير، وحماية الصحفيين، والعاملين في مجال الصحافة، والمدافعين عن حقوق الإنسان"⁽³⁹⁾.

2- إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون⁽⁴⁰⁾

التحديث والشفافية

- 44- من خلال الخطة الاستراتيجية للفترة 2016-2020⁽⁴¹⁾، اعتمدت السلطة القضائية التطبيقات التكنولوجية في الإجراءات القضائية. وبموجب الاتفاق 16/1107، اعتمدت الملفات والإجراءات القضائية الإلكترونية.
- 45- وينظم القانون 14/5189 والقانون 14/5282 تقديم المعلومات بشأن استخدام الموارد العامة، والحصول على المعلومات العامة، والشفافية. وينص الاتفاق 15/999 والاتفاق 15/1005 والاتفاق 18/1248 على أن تقوم مديرية الشفافية والحصول على المعلومات العامة بتقديم المعلومات العامة عن طريق البريد الإلكتروني أو الهاتف أو مباشرة، أو من خلال البوابة الوحيدة للإعلام العام، التي تنسقها وزارة العدل. ويمكن الاطلاع عبر شبكة الإنترنت على الطلبات الواردة والمعالجة⁽⁴²⁾.
- 46- وينص الدستور على تعيين أعضاء محكمة العدل العليا والهيئات القضائية والمحاكم بناءً على اقتراح من مجلس القضاء، شريطة استيفاء المقترضات الدستورية والقانونية لتولي هذه المناصب. وتشمل اللوائح التنظيمية ذات الصلة تقييم المؤهلات الأكاديمية، والخبرة، والسمعة، وصحيفة السوابق، والمسار المهني، والأداء المهني، والتقدير الاجتماعي، وذلك من خلال جلسة استماع علنية تُنقل عبر وسائل الإعلام التكنولوجية.
- 47- وبموجب الاتفاق 20/1309، نظّمت محكمة العدل العليا معايير وإجراءات تنظيم مباريات الالتحاق والترقية. ويشرف مكتب الأخلاقيات القضائية على تطبيق مدونة الأخلاقيات القضائية، ويقدم الدعم التقني إلى هذه المحكمة وإلى المجلس الاستشاري للأخلاقيات القضائية. وينظم دورات للتعريف والتوعية بهذه المدونة، منها الدورة المعنونة "لنتحلّ بالأخلاقيات القضائية" لفائدة القضاة.

48- وفيما يتعلق بالإبلاغ عن المخالفات، يشجع مكتب الشكاوى والإبلاغ التابع للسلطة القضائية الشفافية للحد من الفساد والإفلات من العقاب، وذلك من خلال إجراءات للتحقيق يشارك فيها مكتب الرقابة العامة على قطاع العدالة ومجلس الرقابة. ومنذ عام 2006، زاد عدد الشكاوى بنسبة 5000 في المائة.

إتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء للأشخاص ضعاف الحال

49- تعمل محكمة العدل العليا في إطار "لوائح برازيليا المائة"، التي تجري دراسة تحديثاتها. وجرى اعتماد سياسة إتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁴³⁾ وبروتوكول العمل من أجل عدالة متعددة الثقافات⁽⁴⁴⁾. ولدى وزارة العدل بروتوكول لتيسير إمكانية اللجوء إلى القضاء للأشخاص ذوي الإعاقة النفسية - الاجتماعية⁽⁴⁵⁾، وتتفد البرنامج الوطني لدور العدالة (انظر الفقرة 18).

50- ويتيح التطبيق الرقمي "الدليل القانوني" منذ عام 2016 إقامة عدالة شاملة وقريبة، ويستخدم لغة مبسطة ويعمل كوسيلة لتقديم المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة الحسية، من خلال تسجيلات صوتية توضيحية ورسوم بيانية. ويتضمن معلومات باللغتين الغوارانية والإسبانية عن الإجراءات القضائية، والميسرين القضائيين، والمواقع الجغرافية للمقار القضائية.

51- ويقدم مكتب الإعلام والتوجيه القضائي الدعم لمستعملي خدماته في الإجراءات أمام السلطة القضائية، بشكل مباشر، أو عن طريق الهاتف، أو البريد الإلكتروني. وتشير بيانات عام 2018 إلى أن هذا المكتب قدم 760 021 خدمة، 166 3 منها لكبار السن، و125 للأشخاص ذوي الإعاقة.

52- ويوفر برنامج الميسرين القضائيين⁽⁴⁶⁾ شبكةً وطنيةً من قادة المجتمعات المحلية تشكل حلقة وصل بين مجتمعاتهم وموظفي العدالة. وتدعم مديرية الحقوق الإثنية التابعة للنيابة العامة المدعين العامين، حيث تشارك في الإجراءات الجنائية كجهة استشارية تقنية في القضايا التي تكون الشعوب الأصلية طرفاً فيها.

53- ولدى مكتب الدفاع العام فريق متخصص من المحامين العامين لمساعدة السكان الأصليين، يساعدهم خبراء في ثقافات الشعوب الأصلية من خلال تقديم آراء قانونية - أنثروبولوجية والدعم خلال جلسات الاستماع. وبين عامي 2016 و2020، قدم هذا المكتب المساعدة إلى 867 شخصاً من السكان الأصليين في الإجراءات الجنائية، وإلى 551 شخصاً في الإجراءات المدنية، وإلى 1 893 شخصاً من الأشخاص ذوي الإعاقة.

54- وفيما يُسمى "قضية كوروغواتي"، قررت الدائرة الجنائية في محكمة العدل العليا، من خلال الحكم AS 293 الصادر في 26 تموز/يوليه 2018، تبرئة جميع الفلاحين المتهمين من التهم الموجهة إليهم وإعفاءهم من العقوبة، وأمرت بالإفراج عنهم.

حالة السجون

55- تتضمن الخطة الاستراتيجية والمؤسسية للفترة 2017-2021، التي وضعتها وزارة العدل، التنفيذ التدريجي لللكوك⁽⁴⁷⁾ الدولية لحماية حقوق الأشخاص مسلوبو الحرية. وتتفد في السجون بروتوكولات لرعاية الأشخاص الأشد ضعفاً⁽⁴⁸⁾.

56- وتحسّن الأداة التكنولوجية "نظام معلومات السجون في باراغواي" إدارة المعلومات المتعلقة بالسجون من خلال تسجيل البيانات النفسية - الاجتماعية والقانونية، وحالات نقل السجناء، والزيارات، والإخطارات الداخلية، وحالات الإفراج. وقد طُبقت في عشر مؤسسات سجنية، ويتوخى أن تشمل جميع المؤسسات (18)، بغرض ربطها بنظم أخرى ذات صلة بالإجراءات القضائية.

- 57- وإزاء اكتظاظ السجون، تنفذ وزارة العدل خطة لإصلاح السجون⁽⁴⁹⁾، تقوم على أربعة محاور⁽⁵⁰⁾. وترد الإشارة بتفصيل إلى إنجازات عديدة في تقريرٍ عن تنفيذ قواعد مانديلا وقواعد بانكوك (المرفق السابع).
- 58- وسرّع المرسوم رقم 18/309 "الذي يعلن أن الهياكل الأساسية للسجون تستدعي تدخلاً عاجلاً" الإجراءات الإدارية المتعلقة بأشغال الهياكل الأساسية. وصدر خلال الفترة 2019-2020 القانون 19/6365 والقانون 20/6705، اللذان ينظمان هذا الإعلان. ونُفذت التدابير التالية:
- مضاعفة الطاقة الاستيعابية للسجون⁽⁵¹⁾ (1 700 مكان جديد).
 - تحسين الهياكل الأساسية⁽⁵²⁾.
 - بناء أجنحة جديدة، أضافت 400 مكان (سجن سان بيدرو الإقليمي).
 - صيانة وترميم أجنحة⁽⁵³⁾.
 - بناء سجنين للأشخاص المدانين في إيمبوسكادا وسجن واحد في مينغا غواثو، في طور الإنجاز، (الطاقة الاستيعابية 3 960 نزيلًا)، وتستوفي هذه السجون معايير إمكانية الوصول الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ومن المتوقع أن تكون جاهزة للاستخدام خلال هذا العام.
- 59- ويجري تنفيذ إصلاح لخطة الصحة الشاملة للأشخاص مسلوبي الحرية، التي تقوم على ثلاثة محاور، هي: التنسيق الطبي، والصحة العقلية والإدمان، والعمل الاجتماعي. وتتاول خطة الصحة العقلية والإدمان علاج الإعاقة النفسية - الاجتماعية وإدمان المخدرات، لتقادي العودة إلى الإجرام وإلى السجن.
- 60- وتتابع وزارة العدل الإجراءات القضائية المتعلقة بالأشخاص مسلوبي الحرية، حيث تقدم لهم الدعم القانوني، من خلال التنسيق مع الهيئات القضائية. وأنشئ مكتبان للمتابعة⁽⁵⁴⁾، لديهما قنوات في جميع السجون.
- 61- وأنشئ المكتب المشترك بين الوكالات التابع للسلطة القضائية في عام 2016 للحد من تأخر الإجراءات القضائية، من خلال تنسيق جلسات الاستماع ومتابعتها. وتقوم محكمة العدل العليا بزيارات إلى السجون لمراقبة تنفيذ الإجراءات الجنائية، وتبلغ عن الحالات التي تجاوزت المهلة الزمنية، بغرض إعادة النظر فيها عند الاقتضاء.
- 62- ووُضعت "خطة لتخفيف حدة تراكم القضايا"، بالتنسيق بين وزارة العدل والسلطة القضائية، تُسرّع الإجراءات القضائية، وتشمل عقد جلسات الاستماع من خلال تقنية التداول بالفيديو، وجلسات الاستماع التمهيديّة وجلسات مراجعة الأحكام داخل السجون، وخطة تجريبية لتسريع الإجراءات في سجن النساء.
- 63- وأنشأت الهيئات الرئيسية⁽⁵⁵⁾ لنظام العدالة منصة للتنسيق فيما بينها فيما يتعلق بحالة السجون. وفي عام 2019، بدأت السلطة القضائية ومكتب الدفاع العام عملية مراجعة للقضايا، بغرض اتخاذ تدابير أخف وطأة من الاحتجاز بالنسبة لمسلوبي الحرية المرضى، ومن تجاوزت أعمارهم 60 سنة، والنساء الحوامل والمرضعات، أو إصدار العفو على من قضوا نصف مدة العقوبة. ويتضمن المرفقان الثامن والتاسع إحصاءات بهذا الخصوص.
- 64- ولدى النيابة العامة تعليمات عامة بتطبيق إجراء الحبس الاحتياطي وفقاً لمبادئ الضرورة والاستثناء والتناسب وقرينة البراءة، وتقوم بزيارات لرصد أماكن الاحتجاز، من خلال مديرية حقوق الإنسان التابعة لها.

- 65- وعُدلت بموجب القانون 2019/6350 أحكام قانون الإجراءات الجنائية المتعلقة بالحبس الاحتياطي، على نحو يخول للقضاة تطبيق تدابير أخف شدة كبداية للاحتجاز. وينص مشروع قانون⁽⁵⁶⁾ قيد الدراسة على إجراء خاص وموجز ومجاني لإنهاء الحبس الاحتياطي بعد انقضاء المدة القصوى المحددة.
- 66- ويحفز مكتب الدفاع العام اتخاذ إجراءات حاسمة⁽⁵⁷⁾ لتقليل عدد الأشخاص مسلوبو الحرية، بالإفراج عن الأشخاص الأشد ضعفاً، وكبار السن، والسكان الأصليين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمراهقين، وذلك من خلال محامين عامين متخصصين في مختلف المجالات.
- 67- وبموجب الاتفاق 14/917، تنفذ الدائرة الوطنية لرعاية الأحداث المخالفين للقانون الخطأ التجريبية للعدالة الإصلاحية⁽⁵⁸⁾، في إطار برنامج قضاء الأحداث الجنائي القائم على مبادئ إصلاحية. ويحدد بروتوكول متابعة ورصد التدابير الاجتماعية-التربوية الخاصة بالأحداث استراتيجيات لرصد تنفيذ التدابير غير الاحتجازية. وفي إطار السياسة الوطنية لرعاية الأحداث المخالفين للقانون الجنائي، شجعت وزارة شؤون الأطفال والمراهقين اعتماد خطة العمل التي يجري تنفيذها تدريجياً.
- 68- ولدى النيابة العامة وحدة متخصصة في الأفعال الموجبة للعقاب التي يرتكبها المراهقون، ووحدة متخصصة في جرائم المراهقين الجنائية، أنشئت وفقاً لمبادئ العمل التوجيهية المتعلقة بالأحداث المخالفين للقانون الجنائي.
- 69- وتنفذ وزارة العدل برامج لإعادة إدماج السجناء من خلال التعليم والتدريب المهني وتوفير فرص العمل. وتعززت عملية إعادة إدماج الأحداث نزلاء مركز إيتاوغوا الإصلاحي بإنشاء مؤسسة تعزيز القيم ومنع العنف. وأنشأ النظام الوطني للتدريب والتأهيل المهنيين، منذ عام 2015، شعبة إدارة التدريب الشامل، لتدريب الفئات الضعيفة، ومنها الأشخاص مسلوبو الحرية.
- 70- وفرضت جائحة كوفيد-19 تحديات بالنسبة لنظام السجون، دفعته إلى اتخاذ تدابير خاصة ترد نقاصيلها في التقرير المقدم إلى اللجنة الفرعية لمنع التعذيب (المرفق العاشر).
- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة*
- 71- تحقق الوحدة المتخصصة في انتهاكات حقوق الإنسان الموجبة للعقاب، التابعة للنيابة العامة، في الأفعال الموجبة للعقاب⁽⁵⁹⁾، من خلال تطبيق "الدليل العملي للتحقيق في أفعال التعذيب"، الموام مع المعايير الدولية⁽⁶⁰⁾. وتحدد الأوامر التوجيهية 7 و11 و12 الصادرة في عام 2016 المبادئ التوجيهية للمحاكمة وفق الأصول القانونية ولمنع التعذيب.
- 72- وقد تلقت هذه الوحدة حتى عام 2020، وفقاً للسجلات⁽⁶¹⁾، 633 قضية تندرج ضمن اختصاصها، 189 منها بشأن أفعال تعذيب مزعومة، قد يتغير تصنيفها أثناء التحقيقات.
- 73- وتتضمن سجلات السلطة القضائية ما مجموعه 16 ملفاً قضائياً بشأن التعذيب بوشرت إجراءاتها خلال الفترة الممتدة بين عامي 2015 و2019 (انظر المرفق الثاني).
- 74- ويوجد قيد الدراسة مشروع قانون⁽⁶²⁾ يوائم تجريم التعذيب مع اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- 75- وتحقق مديرية الشؤون الداخلية ومكافحة الفساد التابعة لوزارة العدل، بحكم وظيفتها أو بناء على شكاوى، في أفعال التعذيب أو المعاملة السيئة أو اللاإنسانية أو المهينة المرتكبة ضد الأشخاص مسلوبو الحرية. وتقوم مديرية حماية حقوق الإنسان في نظام السجون بدراسة الشكاوى بغرض معالجتها المنسقة. وأدمجت ضمن هذه المديرية إدارة رصد مراكز الاحتجاز وإدارة معالجة الشكاوى، بغرض المتابعة.

76- ووُضعت صكوك مؤسسية تتوافق مع المعايير الدولية لاستخدامها في السجون والمراكز الإصلاحية، منها "بروتوكول العمل بشأن ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان"⁽⁶³⁾، و"بروتوكول الإبلاغ عن التعذيب"⁽⁶⁴⁾، والتدابير العاجلة إزاء الشكاوى المقدمة من الأشخاص مسلوبو الحرية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وأفعال التعذيب. ويشكل موقع "حقوق الإنسان عبر الإنترنت"⁽⁶⁵⁾ منصة متاحة لأقارب الأشخاص مسلوبو الحرية للإبلاغ عن الانتهاكات المحتملة في نظام السجون. وتعكف وزارة العدل على وضع دليل بشأن استخدام القوة وبروتوكول بشأن تفتيش أماكن الاحتجاز ورصدها.

77- ووفقاً للصكوك المذكورة، وبناء على الالتزام بالإبلاغ بموجب المادة 286 من قانون الإجراءات الجنائية، عززت وزارة العدل إجراء التحقيقات، وشجعت فصل المسؤولين عن الانتهاكات، وقدمت شكاوى جنائية ضد موظفي السجون والمراكز الإصلاحية المعنيين. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و2020، فتحت مديرية الشؤون الداخلية ومكافحة الفساد 73 تحقيقاً، انتهى 28 منها ويوجد 45 منها في مرحلة الإنجاز.

78- ويجري تنفيذ مشروع منصة شبكية وتطبيق هاتفي لتسجيل حالات التعذيب، ضمماً بموجب الاتفاق المبرم في عام 2018 بين مكتب الدفاع العام، والآلية الوقائية الوطنية، ورابطة التكنولوجيا والتعليم والتنمية والبحوث والاتصالات، ليستخدمهما المدعون العامون. وبموجب القرار 19/69، يُلزم المحامون العامون في جميع أنحاء البلد باستخدام استمارة لتسجيل الشكاوى بشأن التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

79- وشجعت وزارة الداخلية مراجعة دليل استخدام القوة الخاص بالشرطة الوطنية، لمواءمته مع معايير حقوق الإنسان. وأنشئت إدارة الشؤون الداخلية لإجراء تحقيقات في الشكاوى المقدمة ضد موظفي الشرطة، تُحال نتائجها إلى مديرية الشرطة القضائية لتحديد المسؤوليات وإحالة الملفات إلى النيابة العامة، عند الاقتضاء.

80- وتحتفظ مراكز الشرطة بسجل للمحتجزين، بغرض نقل البيانات المسجلة فيه إلى نظام معلومات الشرطة "مراندو"، لإتاحتها إلكترونياً. وأدمج نظام "ماراندو" ضمن عناصره تحديد أفعال التعذيب، وفقاً لوائح الشكوى. ويتيح اتفاق مبرم بين وزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية ووزارة الداخلية إمكانية إجراء فحوص طبية للمحتجزين في المراكز الصحية، وتسريع إصدار التقارير الطبية.

81- وبعد إنشاء وحدة مكافحة الفساد التابعة لوزارة الداخلية في عام 2014، رُفع مستواها في عام 2017 إلى المديرية العامة للشفافية ومكافحة الفساد، لتتولى مهمة تنفيذ سياسات وزارة الداخلية بشأن النزاهة والأخلاقيات العامة. ويقترح مشروع لتعديل القانون الأساسي للشرطة الوطنية إخضاع مديرية الشؤون الداخلية مباشرة لسلطة وزير الداخلية.

82- وبموجب القرار 16/924، حُدد الهيكل التنظيمي والوظيفي لإدارة الشفافية ومكافحة الفساد، ومكتب إتاحة المعلومات العامة التابع لوزارة الداخلية.

الفساد

83- من خلال الأمانة الوطنية لمكافحة الفساد، تحققت الإنجازات التالية في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة:

- بوابة تقديم الشكاوى المتعلقة بمكافحة الفساد⁽⁶⁶⁾ (القرار 16/02)، مع نظام لتسجيل ومتابعة القضايا الجنائية والتحقيقات والتحريات⁽⁶⁷⁾.

- الخطة الوطنية لمنع الفساد⁽⁶⁸⁾ (المرسوم 16/4900).
 - منصة⁽⁶⁹⁾ رصد الوفاء بالتزامات الشفافية الفعلية في القطاع العام.
 - إعداد دليل المساءلة أمام المواطنين، في إطار خطة العمل الرابعة الحكومية المنفتحة للفترة 2018-2020.
 - اعتماد الخطة الوطنية للنزاهة للفترة 2021-2025⁽⁷⁰⁾، بدعم من الفريق الوطني للنزاهة والشفافية، واستناداً إلى ستة محاور⁽⁷¹⁾ (المرسوم 20/4458).
 - تضمين منصة "خريطة باراغواي للاستثمارات - وحدة كوفيد-19"⁽⁷²⁾، معلومات عن الميزانية وصرف الموارد المرتبطة بإدارة جائحة كوفيد-19.
- 84- وتدير وزارة العدل البوابة الموحدة للحصول على المعلومات العامة⁽⁷³⁾، بغرض معالجة طلبات المعلومات العامة.
- 85- ومنذ عام 2019، أدمج نظام معلومات الشرطة "مراندو" معايير لجمع البيانات بشأن "الأفعال التي تتطوي على الغش أو الاحتيال أو الفساد"، مصنفة بحسب ما يلي: الترتيخ، والارتشاء، والغش، والإثراء غير المشروع، واستغلال النفوذ، والرشوة، والفساد، وما إلى ذلك.
- الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار*
- 86- تشجع هيئة التنسيق لتحديد هوية المحتجزين - المختفين العمدة الوطنية "Jajoheka Jajotopa" (لنبحث عن بعضنا، كي نلتقي)، للبحث عن أقارب المحتجزين - المختفين وأخذ عينات من دمهم بموافقتهم الطوعية، لمقارنتها جينياً مع رفات الهياكل العظمية التي عُثر عليها.
- 87- وقد عُثر حتى الآن على رفات 24 هيكلًا عظمياً، بالإضافة إلى 16 عُثر عليها قبل عام 2015، أي ما مجموعه 40 عملية استخراج رفات. وجرى تحديد هوية أصحاب أربعة منها⁽⁷⁴⁾.
- 88- وفي عام 2018، قُدمت نتائج دراسة التباين والتواتر الجيني لى السكان، وأنشئت قاعدة البيانات الجينية لأقارب المحتجزين - المختفين (1954-1989).
- 89- ويوجد في مرحلة الاعتماد بروتوكول إعادة رفات الهياكل العظمية إلى أقارب الضحايا، ويجري تنظيم سجلات عمليات الحفر وملفات الأشخاص المختفين، من أجل إنشاء قاعدة بيانات متاحة للعموم.
- 90- وتُنجز أعمال منهجية لإشاعة الذاكرة التاريخية، على سبيل المثال، من خلال سلسلة "شجرة الذاكرة"؛ ومعرض "اختراق الصمت"؛ وحلقات عمل ودورات تدريبية بمشاركة المدرسين والطلاب، وبالتنسيق مع العاملين في مجال الثقافة والباحثين.
- 91- ولدى متحف العدالة (محكمة العدل العليا) قاعدة بيانات تضم صوراً، ووثائق، وملفات بيانات، وتسجيلات صوتية يناهز عددها مليوناً، متاحة لتلبية طلبات المعلومات التي يقدمها الضحايا، وأقاربهم، وجهاز العدالة، والمواطنون.
- 92- وبعد صدور تقرير لجنة الحقيقة والعدالة، تلقت الوحدة المتخصصة في انتهاكات حقوق الإنسان الموجبة للعقاب 307 ملفات في عام 2016. وشملت ملفات جرى التحري بشأنها في الأرجنتين (برد في المرفق الثاني موجز للوقائع والقضايا الحالية).
- 93- وفي 24 أيار/مايو 2018، نُظم الحدث العام للاعتراف بالمسؤولية الدولية، تنفيذاً لحكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية "غويورو ضد باراغواي".

3- الحريات الأساسية والمشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية⁽⁷⁵⁾

- 94- تركز الخطة الوطنية الرابعة للمساواة للفترة 2018-2024 مبدأ التمكين من أجل اتخاذ القرارات باعتباره أحد محاورها المتعلقة بالحقوق. ولتعزيز المشاركة السياسية، أنشأت محكمة العدل العليا للانتخابات، في عام 2017، وحدة المشاركة السياسية⁽⁷⁶⁾ ووحدة السياسات الجنسانية⁽⁷⁷⁾، اللتين تنظمان أنشطة للترويج والتوعية والتحفيز.
- 95- ويعزز مشروع "تحفيز الديمقراطية"⁽⁷⁸⁾ (القرار 2018/86) مشاركة الشباب في الحياة السياسية والشؤون الوطنية، من خلال حلقات عمل⁽⁷⁹⁾ وحلقات نقاش⁽⁸⁰⁾.
- 96- وتعمل "مدرسة التدريب السياسي للنساء"، التي نظمت 7 دورات⁽⁸¹⁾، كهيئة تعليمية لإبراز القيادة السياسية للمرأة، فضلاً عن تشكيل شبكات النساء السياسيات.
- 97- ولتسليط الضوء على النساء المنتخبات لتولي مناصب السلطة على مستوى البلديات والمحافظات وعلى الصعيد الوطني، نُفذ مشروع "لنعرف سلطاتنا النسائية"⁽⁸²⁾ (القرار 2016/66)، ثم مشروع "بناء المواطنة - المرأة"⁽⁸³⁾. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت حلقات دراسية وحلقات عمل⁽⁸⁴⁾.
- 98- وتوفر محكمة العدل العليا للانتخابات للمرشحات المحتملات للانتخابات البلدية لعام 2021 حيزاً مجانياً للتدريب بشأن القضايا الانتخابية، من خلال حلقات نقاش ومنتديات افتراضية⁽⁸⁵⁾.
- 99- ويمكن الاطلاع على الإحصاءات الجنسانية المتعلقة بالانتخابات العامة لعام 2018 عبر الإنترنت⁽⁸⁶⁾. ويوفر أطلس النوع الاجتماعي⁽⁸⁷⁾ بيانات عن النساء اللواتي يشغلن مناصب انتخابية ومناصب صنع القرار.
- 100- ولأغراض الانتخابات العامة لعام 2018، نُفذ برنامج "تعزيز إقبال الناخبين من الشعوب الأصلية" (2017)، من خلال نشر الوحدات المتاحة في منصة التدريب الخاصة بمركز الإعلام والتوثيق والتتقيف الانتخابي. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت الحلقة الدراسية الدولية المعنونة "تبادل التجارب الناجحة في مجال المشاركة في الحياة السياسية والانتخابات".
- 101- ومن خلال جهود بذلتها محكمة العدل العليا للانتخابات، والمديرية العامة لسجل الأحوال المدنية، والمعهد الوطني لشؤون الشعوب الأصلية، والشرطة الوطنية، نُظمت أيام لمنح وثائق الهوية⁽⁸⁸⁾ اللازمة للمشاركة في الانتخابات، وللتدريب السياسي - الانتخابي لفائدة قادة الشعوب الأصلية.
- 102- وبموجب قرار الأمانة الوطنية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 14/270، وُضعت الخطة التجريبية للتصويت الميسر. وبموجب القرار 2017/41، وضعت محكمة العدل العليا للانتخابات اللوائح التنظيمية للتصويت الميسر خلال الانتخابات العامة لعام 2018، حيث استحدثت طرائق التصويت في المنزل⁽⁸⁹⁾؛ والتصويت في مكاتب اقتراع تستوفي معايير إمكانية الوصول⁽⁹⁰⁾؛ والتصويت بمساعدة لجنة استشارية⁽⁹¹⁾؛ والتصويت التفضيلي⁽⁹²⁾؛ والتصويت بمساعدة شخص آخر⁽⁹³⁾. والأرقام المتعلقة بالتصويت في مكاتب الاقتراع المستوفية لمعايير إمكانية الوصول متاحة عبر الإنترنت⁽⁹⁴⁾.
- 103- وتدرس السلطة التشريعية مشروع⁽⁹⁵⁾ قانون لحذف الفقرة الفرعية (ب) من المادة 91 من "قانون الانتخابات" التي تحرم من صفة الناخب الأشخاص الصم - البكم الذين لا يستطيعون التواصل كتابةً أو بوسائل أخرى.

أنشطة المراقبة والحقوق الأساسية

104- يشكل القانون 14/5241 ومرسومه 14/2812 معياري عمل نظام الاستخبارات الوطني، ومجلس الاستخبارات الوطني، وأمانة الاستخبارات الوطنية، إذ يحددان المبادئ⁽⁹⁶⁾ الأساسية لأنشطة هذه الهيئات. ولحماية الحقوق والضمانات، ينص القانون على التقيد بالدستور، وبالمعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية التي صدقت عليها، والقوانين والأحكام الأدنى من حيث التسلسل الهرمي، ويتعزز ذلك بالمسائل المحظورة في المادة 5 وبمبدأ حرمة التراث الوثائقي (المادة 6).

105- وتشكل المبادئ المشار إليها والإطار المعياري المذكور أساس الخطة الوطنية للاستخبارات⁽⁹⁷⁾. وتوفر التشريعات للمواطنين ضمانات للجوء إلى السلطات القضائية المختصة في حالة الأنشطة التي تنتهك أو تهدد حقوقهم وحرّياتهم الأساسية.

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

106- يتواصل تحليل إمكانية التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽⁹⁸⁾.

1- الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية⁽⁹⁹⁾

107- تنفذ وزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي، على مدى فترة 5 سنوات، الاستراتيجية المتكاملة لإضفاء الطابع الرسمي على سوق العمل⁽¹⁰⁰⁾ (2018) للحد من العمالة غير الرسمية. وبعد مرور عام على بدء تنفيذها، تحققت إنجازات أُدرجت بشكل منهجي في تقرير⁽¹⁰¹⁾ إلى جانب مؤشرات تؤثر في سوق العمل. ويجري إعداد تقرير عام 2020 بشأن هذه الاستراتيجية.

108- ويحلل مرصد سوق العمل⁽¹⁰²⁾ التابع لوزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي المعلومات من أجل تعزيز السياسات العامة القائمة على بيانات جيدة النوعية. وفي آب/أغسطس 2020، نُشر آخر تحليل لمؤشرات العمالة⁽¹⁰³⁾.

109- وتعتبر منصة "من أجل إيجاد عمل"⁽¹⁰⁴⁾ خدمة وساطة لتسجيل مناصب العمل الشاغرة في الشركات والبحث عنها. وتنظم وزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي بانتظام معارض للتوظيف. وتتضمن استراتيجية "المساواة في التوظيف"⁽¹⁰⁵⁾ ثلاثة محاور عمل⁽¹⁰⁶⁾ ترمي إلى تعزيز استقلال المرأة وتمكينها اقتصادياً.

110- وعُززت دائرة معالجة قضايا العمل التابعة لوزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي من أجل تعزيز وحماية حقوق النساء العاملات، ولا سيما الحوامل والمرضعات والعاملات المنزليات، من خلال تقديم المشورة والدعم القانونيين بالمجان. وفي عام 2020، اعتمدت أمانة الوظيفة العامة خطتها الثانية للمساواة والإدماج وعدم التمييز في الوظيفة العامة للفترة 2020-2024.

111- ونظّم المرسوم 17/7550 القانون 15/5508 بشأن "تعزيز وحماية الأمومة وتشجيع الرضاعة الطبيعية"، ووسع نطاقه القانون 19/6453. وتنظم أمانة الشؤون الجنسانية التابعة للسلطة القضائية أنشطة منها حلقة النقاش بشأن "حقوق المرأة العاملة: إنجازات الأمومة والرضاعة" (2020).

112- وتوفر الدائرة الوطنية للارتقاء المهني والنظام الوطني للتدريب والتأهيل المهنيين دورات مجانية للتدريب التقني - المهني⁽¹⁰⁷⁾ والتأهيل المهني، تلبية لمتطلبات واحتياجات سوق العمل⁽¹⁰⁸⁾. وقد استعاد

من برنامج الدائرة الوطنية للارتقاء المهني بشأن التدريب في أماكن العمل المحمية، الذي أُعيد إطلاقه في عام 2019، أكثر من 2 000 شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و17 سنةً.

113- وأنشئ سجل المراهقين العاملين⁽¹⁰⁹⁾ لحماية المراهقين الذين يلجون سوق العمل. ويوفر مرصد سوق العمل معلومات عن المراهقين العاملين حتى عام 2020⁽¹¹⁰⁾، ومؤشرات العمالة بحسب الفئة العمرية (2017-2020)⁽¹¹¹⁾.

114- وأدخل القانون 15/5047 بشأن "العمل المنزلي" تحسينات⁽¹¹²⁾ لضمان ظروف عمل لائقة. وفي عام 2019، عُدل هذا القانون بموجب القانون 19/6338، الذي ييسوي أجر العمال المنزليين مع الحد الأدنى القانوني الساري للأجور. ويحظر القانون 15/5407 مزاولة الأطفال للعمل المنزلي، بأي حال من الأحوال (المادة 5).

115- وبموجب المرسوم 16/6285، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية لمنع العمل الجبري⁽¹¹³⁾؛ وبموجب المرسوم 17/7865، أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق العمل الأساسية ولمنع العمل الجبري، التي اعتمدت، بالتنسيق مع وزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي، خطتها لفترة السنتين 2017-2019⁽¹¹⁴⁾، والدليل الثلاثي الأطراف والمشارك بين الوكالات للتدخل في حالات العمل الجبري⁽¹¹⁵⁾. ولديها آلية منتظمة للتفتيش ورصد ظروف العمل. وتتلقى هذه اللجنة الدعم من منظمة العمل الدولية، ومنذ عام 2018، من مشروع "باراغواي أوكاوا"، الذي تموله وزارة العمل في الولايات المتحدة.

116- ولمواجهة جائحة كوفيد-19، صممت وزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي خطة لإعادة تنشيط سوق العمل خلال الفترة 2020-2021⁽¹¹⁶⁾.

2- الحق في ظروف معيشية لائقة⁽¹¹⁷⁾

مكافحة الفقر

117- وفقاً لسجلات عام (2019)، بلغ معدل الفقر المفرط 23,5 في المائة، حيث انخفض بنسبة 0,7 في المائة بالمقارنة مع العامين الأخيرين (24,2 في المائة مقابل 23,5 في المائة)⁽¹¹⁸⁾.

118- ووفقاً للمحور الاستراتيجي 1⁽¹¹⁹⁾ من محاور خطة التنمية الوطنية، التي جرى تحديثها في عام 2020، تسعى الخطة الحكومية "باراغواي لكل الناس للفترة 2018-2023" إلى إرساء نظام للحماية الاجتماعية يركز على الشخص واحتياجاته منذ فترة الحمل حتى مرحلة الشيخوخة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، قُدمت الخطة الوطنية للحد من الفقر "خاخابو باراغواي" التي ترمي إلى تحسين نوعية الحياة، من خلال وضع سياسات للحماية والإدماج الاقتصادي والتماسك الاجتماعي.

119- ومنذ عام 2013، يتواصل تعزيز حماية بنود الميزانية المخصصة للبرامج الاجتماعية ذات الأولوية، ولا يجوز تخفيضها أو إعادة تخصيصها لبرامج أو مشاريع أخرى.

120- ويقدم برنامج تيكوبورا تحويلات نقدية مشروطة في مجالي الصحة والتعليم، وينفذ نظاماً للتأمين المتناهي الصغر على الحياة لفائدة الأسر المستفيدة. وهو البرنامج الاجتماعي الأكثر انتشاراً، حيث تشمل خدماته 254 مقاطعة في المحافظات البالغ عددها 17، ونسبة مائة في المائة من المستفيدين، سواء في المناطق الريفية (85 في المائة) أو في المناطق الحضرية (15 في المائة). ويضم سجله 165 000 أسرة مستفيدة حتى عام 2020. ومنذ عام 2018، يقدم هذا البرنامج المساعدة إلى مائة في المائة من مجتمعات السكان الأصليين.

121- ويكمل برنامج تينونديرا برنامج تيكوبورا ويشجع المشاريع المدرة للدخل من خلال توفير رأس المال الأولي للمشاريع الإنتاجية، إلى جانب التدريب. وتضاعف عدد المستفيدين من خدمات برنامج تينونديرا 20 مرة تقريباً منذ بداية تنفيذه في عام (2014)، ليتجاوز 26 500 أسرة.

122- ويوفر برنامج تيكوبا بقاءً أرضية في المناطق الحضرية ويسر الاستفادة من الخدمات ذات الصلة، مثل المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، ووسائل الاتصال، والسكن اللائق. ويتجاوز عدد العقارات المسلمة منذ عام 2013 ضعف العدد المسجل منذ عام 2002 حتى عام 2013، وهو 12 500 عقار.

123- وكنتيجة لتكامل الجهود المشتركة بين الوكالات من أجل تعزيز الأثر الطويل الأجل للسياسات الاجتماعية، وفقاً يحدده الإطار الاستراتيجي لأهداف وإجراءات نظام الحماية الاجتماعية للفترة 2019-2023، أُطلق نظام الحماية الاجتماعية "هيا بنا"⁽¹²⁰⁾، الذي يهدف إلى توسيع نطاق الاستفادة من خدمات الصحة والتعليم؛ وإلى تحسين القابلية للتوظيف؛ وتعزيز الإنتاجية؛ والإدماج الاقتصادي والاجتماعي. وبموجب القانون 2020/6650، اعتمد اتفاق مع الاتحاد الأوروبي لتمويل هذا النظام.

124- ويشكل النظام المتكامل للمعلومات الاجتماعية⁽¹²¹⁾ أداة إدارية تتضمن معلومات عن المستفيدين الحاليين والمحتملين من البرامج الاجتماعية، وعن العرض العام المتاح والميزانيات المخصصة. وهذه المعلومات متاحة للعموم من خلال منصة هذا النظام الإلكترونية "e-Heka"⁽¹²²⁾.

125- وتنفذ وزارة شؤون الأطفال والمراهقين برنامج "أبراثو" (احتضان)، الذي يشكل جزءاً من نظام الحماية الاجتماعية "هيا بنا"، ويوفر الحماية المباشرة للأطفال والمراهقين (من 0 إلى 17 سنة)، من خلال المكونات التالية:

- الاستهداف: عملية الكشف والإدماج من خلال مزيج اجتماعي.
- الدعم الأسري: الاستفادة من الخدمات العامة، من خلال التحويلات النقدية المشروطة، والمنح الدراسية، وسللة الأغذية الأساسية، والتأمين الاجتماعي المتناهي الصغر، والشمول المالي.
- مراكز الحماية: تتخذ ثلاثة أشكال (مراكز الطفولة المبكرة، والمراكز المفتوحة، والمراكز المجتمعية)، وتوفر الغذاء، وأنشطة الرياضة والترفيه، والدعم الدراسي.
- الشبكات: خدمات حماية الأطفال والمراهقين بالتنسيق مع مجالس المحافظات والبلديات.

126- ويقدم برنامج "أبراثو كيري" خدمات التعليم والدعم المالي للأسر الضعيفة الحال، من خلال دورات تدريبية بشأن قطاع العمل الرسمي، وإنشاء المشاريع، والاستثمار، والادخار، والائتمان.

127- ولدى وزارة التنمية الاجتماعية نموذج للإدماج من أجل حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، يخصص مبالغ مالية إضافية للأسر التي تضم أفراداً ذوي إعاقة. واعتمدت هذه الوزارة، بموجب اتفاق وقعته مع الأمانة الوطنية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، "نموذج إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة في برنامج تيكوبورا".

128- وعُدل القانون 09/3728 بموجب القانون 20/6381، الذي يوسع نطاق الإعانات الغذائية ليشمل كبار السن الذين يعانون من الفقر.

129- وكآليات للحماية الاجتماعية في سياق جائحة كوفيد-19، نُفذ برنامجان للتحويلات النقدية شمالاً 41 في المائة من السكان، هما: برنامج "بيتيبو" الذي يستفيد منه العاملون في القطاع غير الرسمي، والذي رُصد له استثمار قيمته 132 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وبرنامج "تيانغاريكو"، الذي

يكفل الأمن الغذائي من خلال استثمار قيمته 25 مليون دولار؛ بالإضافة إلى الإعانات التي يقدمها معهد الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الرسمي.

130- وأطلقت خطة الإنعاش الاقتصادي "نيابوا باراغواي" (Ñapu'ã Paraguay)، التي تشمل تدابير تتدرج ضمن ثلاثة محاور استراتيجية، هي: الحماية الاجتماعية، والاستثمار العام من أجل إيجاد فرص العمل، والائتمانات من أجل التنمية.

3- الحق في الصحة⁽¹²³⁾

131- وسّعت وزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية نطاق تغطية الشبكات المتكاملة والشاملة لخدمات الصحة، استناداً إلى استراتيجية الرعاية الصحية الأولية، بإنشاء دوائر تكفل الاستفادة من الرعاية ومجانيته وجودتها واتسامها بحسن المعاملة، وفقاً لمبادئ الشمول والتكامل والإنصاف والمشاركة، وبإدماج محاور استراتيجية أساسها إنشاء وحدات للصحة الأسرية، تُشرف عليها أفرقة متعددة التخصصات تعمل مع المجتمعات المحلية، من خلال نهج قائم على كفالة الحقوق، واحترام التعددية الثقافية، وتعزيز السياسات المتكاملة.

132- وفي إطار تنفيذ السياسة الصحية الوطنية للفترة 2015-2030، تحققت إنجازات من خلال تنفيذ الصكوك التالية:

- دليل تفعيل الشبكات المتكاملة والشاملة للخدمات الصحية في باراغواي⁽¹²⁴⁾.
- السياسة الوطنية لضمان جودة الخدمات الصحية للفترة 2017-2030⁽¹²⁵⁾.
- السياسة الوطنية للبحوث والابتكار في مجال الصحة للفترة 2016-2021⁽¹²⁶⁾.
- البرنامج الوطني لأولويات البحوث والابتكار في مجال الصحة للفترة 2017-2020⁽¹²⁷⁾.
- السياسة الوطنية للأدوية⁽¹²⁸⁾.
- دليل مهام وحدات الصحة الأسرية⁽¹²⁹⁾.
- دليل العمل في مجال الرعاية الصحية الأولية⁽¹³⁰⁾.

133- ووفقاً للمادة 61 من الدستور، يجري تنفيذ برنامج تنظيم الأسرة كاستراتيجية للحد من وفيات الأمهات والأجنة والمواليد، وخطة تسريع وتيرة الحد من وفيات الأمهات والأجنة والمواليد، التي تُشرف عليها لجنة تنفيذية، قدمت في عام 2020 محاور عملها ومؤشراتها. وتهدف الخطة الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية للفترة 2019-2023⁽¹³¹⁾ إلى كفالة حصول الجميع من دون تمييز على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

134- ووُضع برنامج الأغذية والتغذية الشامل وفقاً للقانون 12/4698 بشأن "ضمان التغذية خلال مرحلة الطفولة المبكرة"، من أجل الوقاية من نقص التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة المعرضين لخطر النقص التغذوي، ومساعدتهم ومراقبة حالتهم. وفي إطار الخطة الوطنية لصحة الطفل الشاملة للفترة 2016-2021، تُنفَّذ في الدوائر الصحية وعلى صعيد الأسرة والمجتمع إجراءات للترويج، والوقاية، والرعاية الشاملة، وإعادة التأهيل، مع كفالة الاستفادة من عمليات فعالة من حيث التكلفة ومن تغطيتها في جميع مراحل الحياة.

135- وفي سياق البرنامج الوطني للأمن الغذائي للفترة 2016-2021، يتضمن دليل حقوق الأطفال والمراهقين في مجال الخدمات الصحية (2016) توجيهات للمهنيين الصحيين فيما يتعلق بحسن المعاملة

- وجود الرعاية، ويكفل إجراءات فعالة لمواجهة الانتهاكات المحتملة للحقوق. ويوجّه "المعيار التقني للرعاية الشاملة للمراهقين في الدوائر الصحية" تنظيم الخدمات، استناداً إلى نهج قائم على الحقوق.
- 136- ويركز برنامج نيكوبورا على حماية الأطفال والمراهقين من خلال تقاسم المسؤوليات في مجالي الصحة والتعليم. ويوفر الحماية لما يناهز 664 000 شخص، 50 في المائة منهم أطفال ومراهقون.
- 137- وتوفر المناهج الدراسية التي تضعها وزارة التعليم والعلوم مادة للتثقيف الجنسي في مختلف مراحل التعليم وأشكاله، تراعي مستوى تطور النمو النفسي للطلاب والإطار المعياري الوطني.
- 138- وتشكل المديرية الوطنية لصحة الشعوب الأصلية، المنشأة بموجب القانون 15/5469، جزءاً من النظام الصحي الوطني وتتمتع بالاستقلال الوظيفي والتقني والإداري في أداء مهامها المتمثلة في كفاءة استفادة الشعوب الأصلية من الخدمات الصحية، وفي الاعتراف بنظم الرعاية الخاصة بها واحترامها وتعزيزها.
- 139- وفي إطار السياسة الوطنية للصحة للفترة 2015-2030، أُشرك ممثلو 19 شعباً من الشعوب الأصلية، يشكلون المجلس الوطني لصحة الشعوب الأصلية، في عملية وضع اللوائح التنظيمية للقانون 2015/5469 وإعداد دليل مهام المديرية الوطنية لصحة الشعوب الأصلية، وهي الوحدة التقنية التي تيسر استفادة هذه الشعوب من النظام الصحي الوطني في جميع المستويات، على نحو شامل ومتكامل ومنصف وتشاركي، وبالمجان، واستناداً إلى نهج متعدد الثقافات.

4- الحق في التعليم⁽¹³²⁾

- 140- تحدد الخطة الوطنية للتعليم في أفق عام 2024⁽¹³³⁾ الإجراءات المتخذة وتلك اللازم وضعها في قطاع التعليم خلال السنوات المقبلة. وقد نُفذت الإجراءات التالية الرامية إلى تعزيز فرص الحصول على التعليم وتحسين جودته:

- الحفاظ على مستوى تغطية التعليم المدرسي الأساسي في مرحلتيه الأولى والثانية والمضي قدماً نحو تعميم التعليم قبل المدرسي، والمرحلة الثالثة من التعليم المدرسي الأساسي، والتعليم الثانوي (12 سنة من التعليم الابتدائي والثانوي الإلزامي).
- تعميم استفادة الأطفال والمراهقين والمدرسين في المؤسسات الرسمية والمدعمة من حقبة اللوازم المدرسية الأساسية، وتنفيذ برنامج التغذية المدرسية.
- اعتماد مبدأ المرونة في عروض التعليم المدرسي الأساسي والتعليم الثانوي: التعليم الأساسي المفتوح والتعليم الثانوي المفتوح.
- توفير منح دراسية لطلاب المرحلة الثالثة من التعليم المدرسي الأساسي وطلاب التعليم الثانوي لتغطية تكاليف الدراسة والتغذية والتنقل.
- اعتماد مبدأ المرونة في عرض التعليم الأولي من خلال نموذج "المدرّسات المنتقلات".
- توسيع نطاق عرض التعليم الأولي من خلال مشروع "الخدمات التعليمية الملائمة للنساء الشامل للأطفال البالغة أعمارهم 3 و4 سنوات" (العاصمة و10 مقاطعات)، ومن خلال المرحلة الثانية من مشروع "الطفولة المبكرة".
- سن القانون 2016/5778 بشأن البرنامج الوطني لدعم التحفيز الملائم.
- تنفيذ برنامج الفصول الدراسية داخل المستشفيات (في عام 2019، جرى تجهيز فصلين وإعداد المواد التعليمية الأولى لفائدة المدرسين المعنيين بهذا الشكل من التعليم).

- تقديم خدمة الرعاية التعليمية التعويضية، بما في ذلك في المراكز والدور والمآوي الخاصة برعاية الأطفال والمراهقين المرتبطة أوضاعهم بالشوارع.
- تدريب المدرسين وتأهيلهم (تلقى التدريب في إسبانيا 100 مدرس، اثنان منهم في مجال تعليم السكان الأصليين؛ وفي فرنسا 80 مدرساً).
- إنشاء معهد تقييم التعليم في باراغواي - القانون 2017/5749.
- تعزيز نظم المعلومات، من خلال السجل الوحيد للطلاب.
- إنجاز أشغال الهياكل الأساسية في 1 366 موقعاً لإنشاء مرافق ملائمة وتهيئة بيئات آمنة وشاملة.
- تنفيذ مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير الموارد التكنولوجية والربط بالإنترنت في المباني المدرسية الرسمية.
- توفير وثائق الهوية، بموجب اتفاق بين وزارة التعليم والعلوم، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، والشرطة الوطنية.

141- وتراعي المناهج التعليمية الخاصة بجميع مستويات التعليم وأشكاله النهج القائم على الحقوق، وتشجع حسن المعاملة والمساواة بين المرأة والرجل، مع التركيز على منع العنف ضد الأطفال والنساء. وتتناول جميع البرامج الدراسية مسألة منع الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب والقضاء عليها.

142- ويوجد قيد الدراسة مشروع⁽¹³⁴⁾ القانون "الذي يُدرج مادة التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لنظام التعليم".

143- وخلال جائحة كوفيد-19، أنشئت منصة "مدرستك في بيتك" لفائدة طلاب التعليم الأولي، والتعليم المدرسي الأساسي، والتعليم الثانوي، ونُفذ برنامج "وجبة غدائي المدرسية مع أسرتي" لتوصيل أطعمة إلى الطلاب.

تعليم الشعوب الأصلية

144- اعتمدت وزارة التعليم والعلوم، بموجب قرارها 17/11643، "الخطة الوطنية للتعليم المتعدد الثقافات اللغوية"، التي تحفزها اللجنة الوطنية للثنائية اللغوية، وتدعمها هيئات تابعة لنظام التعليم وأمانة السياسات اللغوية، وُحددت فترة زمنية لتنفيذها تدريجياً تمتد حتى عام 2030.

145- وبعد إنشاء المديرية العامة للتعليم المدرسي للشعوب الأصلية، عُين ممثلو السكان الأصليين في المجلس الإقليمي للتعليم المدرسي للشعوب الأصلية؛ وتشكل المجلس الوطني لتعليم الشعوب الأصلية من ممثلي 19 شعباً من الشعوب الأصلية، وتعزز منصب المدير الإقليمي لتعليم الشعوب الأصلية.

146- ويشمل النظام الوطني للتدريب والتأهيل المهنيين التدريب المهني الشامل، حيث يوفر دورات التدريب المهني لمجتمعات الشعوب الأصلية. وقد نفذ هذا النظام مشروع "تعزيز التدريب التقني في مجتمعات الشعوب الأصلية"، الذي نظم ثمانين دورة استفاد منها حوالي 200 شخص. وخلال عام 2020، نُظمت عشر دورات أخرى.

تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة

- 147- وفقاً لسجلات المديرية العامة للتعليم الشامل للجميع، التحق 21 917 طالباً من الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2020 بالتعليم الأولي، والتعليم المدرسي الأساسي، والتعليم الثانوي، ويستفيد 1 668 طفلاً ومراهقاً من خدمة الرعاية التعليمية التعويضية. ووفقاً لبيانات المديرية العامة للتخطيط والتقييم، أفاد 20 067 طالباً في عام 2020 بأن لديهم إعاقة (1,3 في المائة من مجموع الطلاب المسجلين).
- 148- وبموجب القرار 2017/4004، اعتمدت الأمانة الوطنية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المؤشرات الخاصة بمحور/فرع خطة العمل الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المتعلق بالحقوق في التعليم، التي أُدمجت في نظام التخطيط القائم على النتائج التابع للأمانة التقنية للتخطيط، لتبدأ بذلك عملية إعداد ملف البيانات الوصفية لأغراض التنفيذ.
- 149- وتتوخى الخطة الوطنية للتعليم في أفق عام 2024 تعزيز مراكز دعم الإدماج من خلال التحويل التدريجي لمنظومة "المدارس الخاصة" وتوسيع عرض خدمة الرعاية التعليمية التعويضية: الفصول الدراسية داخل المستشفيات ومراكز ودور ومآوي الرعاية. واعتمدت وزارة التعليم والعلوم، بموجب قرارها 2018/17267، مبادئ توجيهية من أجل نظام تعليم شامل للجميع؛ وتلقى 694 فاعلاً في نظام التعليم التدريب في مجال تنفيذ برنامج التعليم الشامل للجميع.
- 150- واستُحدث تخصص التعليم الشامل للجميع الموجّه لمدرّبي المدرّبين (المشرفون، والمديرون، والمدرسون، والأخصائيون النفسانيون، وأخصائيو علم النفس التربوي)، الذي التحق به 1 100 شخص. وسيصمم "برنامج تدريب المربين" نموذجاً للتعليم الشامل للجميع سيشمل إعداد المدرسين في مجال الإدماج في التعليم، وتوفير التدريب في مجال التعليم الشامل للجميع للمدرسين المزاولين للمهنة.
- 151- وقدم مشروع الرعاية من أجل نماء الطفل المساعدة التقنية لمربين في 27 مؤسسة للتعليم الشامل للجميع، وعشر مؤسسات للتعليم المدرسي الأساسي. وجرى تعميم أعمال الترتيبات التيسيرية المعقولة، الذي ينظمه قرار الأمانة الوطنية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2018/22720، المتعلق بإزالة الحواجز داخل نظام التعليم العادي.
- 152- ويوفر مشروع شبكة المدرسين المتخصصين في التعليم الشامل للجميع استراتيجيات لإتاحة إمكانية الوصول لمستعملي خدمات التعليم بجميع مستوياته وأشكال إدارته. وقد أعدّ هذا المشروع دورة للتخصص في التعليم الشامل للجميع، نُظمت في ست محافظات، وتلقى التدريب في إطارها 1 100 موظف في وزارة التعليم والعلوم.
- 153- وفي إطار مشروع "تعزيز الإدارة المؤسسية للتعليم الثنائي اللغة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية"، يجري إعداد المواد ذات الصلة. ومن خلال مشروع تحسين مستوى تعلّم الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية وتوعية محيطهم، تسنى تحديد أطفال ومراهقين لم يلتحقوا بالمدارس.
- 154- ووُضع برنامج "التدريب على المهارات الأساسية للتواصل بلغة الإشارة المعتمدة في باراغواي"، بمشاركة 67 مربيّاً وتقنيّاً من محافظة سينترال ومنطقة العاصمة، وصدرت الكتب الأولى المعدّة في باراغواي بتقنية الفيديو في صيغة شاملة للجميع: كتابان للحكايات وكتاب تعليمي.
- 155- وتنفذ جامعة أسونسيون الوطنية مشروع مركز رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، لتهيئة بيئة تعليمية شاملة للجميع، وتلبية احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة في الوسط الجامعي، وتعزيز مهاراتهم، وتنمية قدراتهم، وتيسير التحاقهم بهذه الجامعة ومواصلة دراستهم فيها.

156- ويتيح النظام الوطني للتدريب والتأهيل المهنيين، منذ عام 2016، دورات تدريبية على الصعيد الوطني لأكثر من 3 000 مستفيد، من خلال مشروع "قرص الإدماج الفعال"، ويوفر منذ عام 2018 إمكانية التخصص في "لغة الإشارة الأساسية".

157- وتتنظم الأمانة الوطنية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أياماً بشأن "التعليم الجامعي الشامل للجميع والمستوفي لمعايير إمكانية الوصول"، لتوعية وتحسيس الأوساط الجامعية. وفي عام 2019، نُظمت دورات تدريبية في 27 جامعة عامة وخاصة، شارك فيها 3 851 شخصاً، لتزويد هذه الجامعات بآليات الرعاية الجيدة والمنصفة والملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

دال- حقوق أشخاص محددین أو فئات محددة

1- النساء (135)

تمكين المرأة الريفية

158- يُوجه المحور 4 من الخطة الوطنية الرابعة للمساواة للفترة 2018-2024، المتعلق بالحقوق، إجراءات "التمكين الاقتصادي"، من خلال مجالات مثل المسؤولية المشتركة، والعمل، والتمويل، وإنشاء المشاريع، مع إعطاء الأولوية للنساء الريفيات، والمنتميات إلى الشعوب الأصلية، والفتيات والمراهقات.

159- ومن خلال وحدة التنمية الاقتصادية للمرأة، التي تتسبها وزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي في مركز مدينة المرأة "Nande Kerayvoty Renda"⁽¹³⁶⁾ و"مركز مدينة المرأة المتنقل"⁽¹³⁷⁾، توضع استراتيجيات للتمكين وتنمية القدرات المهنية وإنشاء المشاريع الإنتاجية. وفي عام 2020، استقبل مركز مدينة المرأة 44 755 امرأة، وقدم المركز في شكله المتنقل 30 666 خدمة إلى 10 856 امرأة في 12 محافظة و44 مقاطعة.

160- وينعكس منظور المساواة في خطة التنمية الوطنية، ونظام الحماية الاجتماعية، والخطة الوطنية للحد من الفقر "خاخابو باراغواي". وتواصل برامج "تيكوبورا، وتينونديرا، وتيكوا" تعزيز تمكين النساء ربات الأسر، اللواتي يمثلن 75 في المائة من المستفيدين.

161- وتعزز محاور عمل استراتيجية "المساواة في التوظيف" استقلال المرأة وتمكينها اقتصادياً. وبغرض تهيئة الظروف المواتية للشابات في باراغواي لإنشاء مشاريع الأعمال، أهلت وزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي مركز تدريب أصحاب المشاريع، الذي يجمع العرض العام المتاح في مجالات التدريب، وإنجاز الإجراءات الرسمية، وربط الاتصال بمصادر التمويل من أجل إنشاء المشاريع.

162- وشمل مشروع الإدماج المهني للنساء صاحبات المشاريع (للفترة 2016-2018) إنشاء صناديق متجددة وتنظيم دورات تدريبية في مجال ريادة الأعمال والمشاريع الإنتاجية. وحُفزت مشاركة النساء كمرشحات في الانتخابات البلدية لعام 2021. ونُظمت معارض ودورات تدريبية ومسابقات لتشجيع المرأة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وريادة الأعمال؛ وجرى بالإضافة إلى ذلك تعزيز برنامج محو الأمية الرقمية.

163- وفي عام 2020، اعتمد الفريق المشترك بين الوكالات لحفز السياسة الوطنية لخدمات الرعاية، الذي تنسق عمله وزارة شؤون المرأة، الوثيقة الإطارية⁽¹³⁸⁾ لصياغة مسودة مشروع قانون وخطة عمل لتحديد هذه السياسة.

164- وبدعم من منظمة حُسن الجوار الدولية، توفر وزارة شؤون الأطفال والمراهقين التدريب لأفراد المجتمعات المحلية لتحسين فرص حصولهم على العمل، باعتبار ذلك أداة لتمكين وإعادة إدماج المراهقين المستفيدين من برنامج الرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين المرتبطة أوضاعهم بالشوارع.

165- ويُعد برنامج "احتضان" ومؤسسة رأس المال "استراتيجية تحسين دخل المرأة وتمكينها"، من خلال التدريب، وتحسين مهارات إنشاء المشاريع، ومجموعات الادخار، والشراكات مع الجهات الفاعلة الاستراتيجية في القطاعين العام والخاص. وخلال عام 2020، شكلت 256 أماً مستفيدة من برنامج "احتضان" 16 مجموعة ادخار في المراكز الواقعة في أسونسيون وسينترال وكوردوبيرا وميسيونيس.

166- وبموجب المرسوم 2020/3678⁽¹³⁹⁾، وُضعت اللوائح التنظيمية للقانون 15/5446 بشأن "السياسات العامة المتعلقة بالمرأة الريفية"، التي يمكن الاطلاع على التقرير الخامس بشأن تنفيذها⁽¹⁴⁰⁾ عبر الإنترنت. وتدرس السلطة التشريعية مشروع⁽¹⁴¹⁾ قانون "ينص على المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة في القطاعين العام والخاص".

العنف ضد المرأة

167- سُن القانون 16/5777⁽¹⁴²⁾ بشأن "الحماية الشاملة للمرأة من جميع أشكال العنف"، الذي ينص على استراتيجيات للوقاية والرعاية والحماية والمعاقبة والجبر الشامل في المجالين العام والخاص، تشمل مختلف أشكال العنف: الجنسي، والبدني، والنفسي، والإلكتروني، والاقتصادي، والسياسي، والمهني؛ ويعاقب هذا القانون على جريمة قتل الإناث بالحبس مدة تتراوح بين 10 سنوات و30 سنة. وُضعت اللوائح التنظيمية لهذا القانون بموجب المرسوم 2017/6973.

168- وبموجب المرسوم 16/5140، اعتمدت الخطة الوطنية الثانية لمكافحة العنف ضد المرأة للفترة 2015-2020⁽¹⁴³⁾، وأُنشئت اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمكافحة العنف ضد المرأة، كهيئة استشارية لتنفيذ القانون 2016/5777، تضم 18 مؤسسة تابعة لسلطات الدولة الثلاث ومنظمات المجتمع المدني، وتتسق عملها وزارة شؤون المرأة. وفي عام 2019، اعتمد نظامها الداخلي.

169- وتقدّم خدمات الرعاية الشاملة والمعلومات والمشورة إلى النساء في حالات العنف العائلي والجنسي والبدني والاقتصادي والنفسي في دوائر رعاية المرأة⁽¹⁴⁴⁾، وفي المراكز الإقليمية للمرأة⁽¹⁴⁵⁾، ومركز مدينة المرأة "Ñande Kerayvoty Renda"، من خلال وحدة الرعاية من أجل حياة خالية من العنف، التي تتسق عملها وزارة شؤون المرأة.

170- ويقدم البرنامج الوطني "دور العدالة" خدمة التوجيه القانوني بالمجان. وأُنشئ مكتب في أسونسيون يقدم المشورة وخدمات الدفاع، بموجب اتفاق بين وزارة العدل والجامعة الأمريكية.

171- وفي عام 2016، اعتمدت أمانة الوظيفة العامة بروتوكولاً للتدخل ودليلاً للرعاية في حالات التعرض للتمييز والمضايقة في مكان العمل (القرار 516). وفي عام 2018، وضعت هذه الأمانة بروتوكول عمل لمعالجة حالات العنف المهني، ودليلاً لإدماج المنظور الجنساني ومبدأي عدم التمييز وحسن المعاملة في الأنظمة الداخلية (القرار 387 والقرار 388)، وشكلت في عام 2019 اللجنة الدائمة للتحقيق وإسداء المشورة السرية في حالات العنف المهني.

172- وفي عام 2019، أنشأت وزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي مكتب منع العنف المهني ورعاية ضحاياه، ووضعت إجراء لمعالجة حالات العنف المهني (البدني، والنفسي/المضايقات، والجنسي).

- 173- ويُطَبَّق في الدوائر الصحية دليل للرعاية الشاملة لضحايا العنف العائلي والجنساني، يحدد إجراءات موحدة لتقديم المساعدة الشاملة إلى الضحايا والحصول على الأدلة. وتكفل دار المرأة "ميرسيدس سانديبال" الرعاية والحماية للضحايا من خلال توفير المأوى، والأمن، والدعم النفسي والقانوني، والرعاية الصحية، والدعم التعليمي للأبناء، ومصادر الدخل.
- 174- وتدير وزارة شؤون المرأة الخط الهاتفي المجاني 137، وهو نظام أمني فعال متاح للنساء ضحايا العنف، على الصعيد الوطني وعلى مدار 24 ساعة. ومنذ عام 2019، يضطلع "مرصد حق المرأة في حياة خالية من العنف"⁽¹⁴⁶⁾ برصد العنف ضد المرأة وإجراء بحوث بشأنه، لأغراض تصميم سياسات للوقاية منه والقضاء عليه، من خلال جمع البيانات بالتنسيق مع مرصد أخرى⁽¹⁴⁷⁾.
- 175- ولدى النيابة العامة وحدة متخصصة للتحقيق في حالات العنف العائلي، ومكتب تقني للشؤون الجنسانية، ومكتب للإبلاغ في مركز مدينة المرأة. وينص الأمر التوجيهي العام 11/9 الصادر عن النيابة العامة على تقديم الرعاية الفورية إلى النساء الضحايا في إطار التحقيق في حالات العنف العائلي والجنساني.
- 176- ويساهم برنامج الإدارة المتكاملة لأمن المواطنين التابع لوزارة الداخلية في منع العنف العائلي. وفي عام 2018، أُنشئت إدارة رعاية ضحايا العنف العائلي.
- 177- ووظف مجلس القضاء، من خلال امتحان تنافسي، 16 مدافعاً متخصصاً في مجال العنف الجنساني (2018)، يقدمون خدماتهم في 11 محافظة⁽¹⁴⁸⁾ وفي العاصمة. ويتلقى المدافعون العامون تدريباً مستمراً في هذا المجال في مركز التدريب والتأهيل التابع لمكتب الدفاع العام.
- 178- ومنذ عام 2017، ترصد أمانة الشؤون الجنسانية التابعة للسلطة القضائية تنفيذ المحاكم والهيئات القضائية القانون 16/5777، من أجل إنشاء قاعدة بيانات تضم الاجتهادات القضائية ذات الصلة. وتجمع إحصاءات بشأن مؤشرات المساواة، تُنشر في الموقع الشبكي لمرصد الشؤون الجنسانية⁽¹⁴⁹⁾. ومنذ عام 2019، تعزز وجود أمانة الشؤون الجنسانية التابعة للسلطة القضائية في مركز مدينة المرأة، كحلقة وصل مع السلطة القضائية فيما يتعلق بالقضايا.
- 179- ومن خلال برنامج "مكافحة العنف ضد المرأة في أمريكا اللاتينية"، تُجري محكمة العدل العليا دراسات تشخيصية وتوفر التدريب للقضاة وموظفي الدوائر القضائية من أجل التطبيق السليم للقانون. وفي عام 2018، جرى التوقيع على مذكرة تفاهم مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، بدأت دورات تدريبية لفائدة قضاة الصلح وموظفي مكتب رعاية ضحايا العنف خارج أيام وساعات العمل، الذي أنشئ بموجب الاتفاق 2010/642، وأدمج في محاكم الصلح بمحافظة سينترال، بموجب الاتفاق 2020/1415.
- 180- واتخذت عدة مؤسسات مبادرات لنشر المعلومات والتوعية فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة والإطار القانوني المتعلق به من خلال حملات⁽¹⁵⁰⁾، ودورات تدريبية⁽¹⁵¹⁾، ونشر مواد⁽¹⁵²⁾، وتدبير أخرى⁽¹⁵³⁾.
- 181- وتعكف وزارة شؤون المرأة وأمانة الشؤون الجنسانية التابعة للسلطة القضائية على وضع مسودة مشروع قانون لإنشاء محاكم وهيئات قضائية متخصصة في مسألة العنف ضد المرأة.
- 182- ووضع مشروع "باراغواي تحمي النساء والأطفال والمراهقين من العنف في سياق حالة الطوارئ المترتبة على جائحة كوفيد-19"، الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بروتوكولات خاصة بتنفيذ قضاة الصلح تدابير الحماية في حالات العنف العائلي؛ وبمعالجة حالات المضايقة في مكان العمل، والتحرش الجنسي، والمضايقات في المجال القضائي.

-2 الأطفال والمراهقون⁽¹⁵⁴⁾

183- في سياق النظام الوطني لحماية الطفل والنهوض به، تشكل السياسة الوطنية المتعلقة بالأطفال والمراهقين للفترة 2014-2024⁽¹⁵⁵⁾ إطاراً طويلاً الأجل (يوجد قيد التحديث) يحدد استراتيجيات يجري تفعيلها من خلال الخطة الوطنية المتعلقة بالأطفال والمراهقين⁽¹⁵⁶⁾. وقد تحققت إنجازات معيارية، ترد الإشارة إليها في الفقرات 9، و20، و33، و35 من الفرع (جيم) من المرفق الرابع. وينص المرسوم 2020/3938 على إنشاء الفريق الوطني المعني بالطفولة المبكرة، ويحدد أعضائه ومهامه.

184- وجهاز التدخل الفوري⁽¹⁵⁷⁾ آلية لديها مجموعة من استراتيجيات الرعاية الدائمة في حالات انتهاك حقوق الأطفال والمراهقين، تنسق إجراءات مع خدمة المساعدة الهاتفية "Fono Ayuda" لمعالجة حالة الأطفال والمراهقين المرتبطة أوضاعهم بالشوارع، وللتدخل في حالات الطوارئ، وإتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، وثائق الهوية، والتعليم، وغير ذلك. ويحمي برنامج الرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين المرتبطة أوضاعهم بالشوارع⁽¹⁵⁸⁾ هاتين الفئتين، من خلال مركز الإيواء، ومركز الحماية المؤقتة، ومركز التعايش التربوي.

185- ويقدم الخط الهاتفية المجاني 147 "Fono Ayuda"⁽¹⁵⁹⁾ (المتاح أيضاً كتطبيق للهاتف المحمول) المساعدة على مدار 24 ساعة، وهو خدمة متخصصة في التوجيه النفسي والاجتماعي والقانوني في حالات تعرض الأطفال والمراهقين للخطر و/أو انتهاك حقوقهم. وينسق خدماته مع النظام الوطني لحماية الطفل والنهوض به، والشرطة الوطنية، والمكاتب الاستشارية البلدية لحماية حقوق الأطفال والمراهقين، ومكتب الدفاع عن الأطفال، ومحاكم قضايا الأطفال والمراهقين، والنيابة العامة، ووزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة التعليم والعلوم، وهيئات أخرى.

تسجيل المواليد

186- من خلال التعاون بين مكتب نائب رئيس الجمهورية، ووزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية، ووزارة الداخلية، والمديرية العامة لسجل الأحوال المدنية، نُظمت حملة "لكل شخص مئاً هوية"، التي تندرج في إطار الخطة الوطنية للحق في الهوية، بغرض كفالة تسجيل كل طفل وحصوله على بطاقة الهوية منذ ولادته.

187- وتكفل الخطة الوطنية للحق في الهوية حصول الأطفال والمراهقين على بطاقة الهوية بالمجان، من خلال حملات الأفرقة المتنقلة التي تصل حتى إلى المناطق الريفية. وتعرض المؤسسات الصحية بصفة دائمة خدمات التسجيل من خلال مكاتب منشأة بها لهذا الغرض، من أجل خفض معدل عدم تسجيل المواليد.

188- وتُنظَّم أيام لمنح وثائق الهوية في مجتمعات الشعوب الأصلية. وقد أنشأ المعهد الوطني لشؤون الشعوب الأصلية مكاتب لتسجيل المواليد في مرافقه. وفي إطار الفريق الوطني المعني بالطفولة المبكرة، حُدِّدَت إجراءات للحصول الفوري على بطاقة الهوية. ومن خلال برنامج "التسجيل في الوقت المناسب"، تواصل المديرية العامة لسجل الأحوال المدنية حملات دائمة للتسجيل الجماعي للمواليد.

العنف ضد الأطفال واستغلالهم جنسياً

189- تجرم المادة 223 من قانون العقوبات الاتجار بالأطفال باعتباره فعلاً موجباً للعقاب، وتعتبر تعريض طفل ما لخطر الاستغلال الجنسي أو الاستغلال في العمل ظرفاً مشدداً للعقوبة. ويجرم القانون 12/4788 الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك لأغراض الاستغلال الجنسي، ويعاقب عليه.

190- ويوفر برنامج الرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين ضحايا الاتجار والاستغلال الجنسي الرعاية لهؤلاء الضحايا؛ ويقدم إليهم الدعم النفسي والقانوني والاجتماعي إلى حين إعادة إدماجهم الأسري، ويشجع أنشطة الوقاية والتوعية. ويباشر مركز "روصا بيرخينيا" لإيواء الأطفال والمراهقين ضحايا الاتجار والاستغلال الجنسي عمله منذ عام 2015. وفي عام 2019، وقعت وزارة شؤون الأطفال والمراهقين مع حكومة محافظة سينترال على اتفاق لإنشاء مراكز لتوفير الحماية والرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين الضحايا.

191- وفي إطار السياسة الوطنية المتعلقة بالأطفال والمراهقين للفترة 2014-2024، جرى تنفيذ خطة منع الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين والقضاء عليه، للفترة 2012-2017، وبرنامج "احتضان"⁽¹⁶⁰⁾، ومشروع "بناء جسور لمكافحة استغلال الأطفال والمراهقين جنسياً لأغراض تجارية والاتجار بهم"، ومشروع آرا بوتّي "تعزيز مكافحة الاتجار بالأطفال والمراهقين"، وغير ذلك من الخطط والمشاريع.

192- وتدعم الأمانة الوطنية للسياحة حملات للتوعية بالاستغلال الجنسي المرتبط بالسياحة للأطفال والمراهقين والوقاية منه والإبلاغ عنه (المرفق الحادي عشر).

193- وترد الإشارة في المرفق الثاني عشر إلى مبادرات لمنع ومكافحة العنف ضد الأطفال والمراهقين واستغلالهم جنسياً. ويعرض المرفق الثالث عشر الإنجازات المعيارية، بالإضافة إلى القوانين المشار إليها بالتفصيل في المرفق الرابع (الفقرات 3 و5 و36 من الفرع "جيم").

194- وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى القانون 16/5659 بشأن "تشجيع حسن المعاملة، والتثنية الإيجابية، وحماية الأطفال والمراهقين من العقوبة البدنية وأي نوع من العنف كوسيلة للإصلاح أو التأديب"؛ وإلى القانون 18/6202 بشأن "اعتماد معايير لمنع العنف الجنسي وكفالة الرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين ضحايا الاعتداء الجنسي".

عمل الأطفال

195- تواصل باراغواي العمل من أجل القضاء على عمل الأطفال الخطر وعلى استرقاق الأطفال، من خلال التدابير الملموسة التالية:

- الاستراتيجية الوطنية للقضاء على عمل الأطفال ولحماية المراهقين العاملين للفترة 2019-2024⁽¹⁶¹⁾.
- بروتوكول مكافحة استرقاق الأطفال باعتباره تحدياً لدليل التدخل المشترك بين المؤسسات في حالات العمال دون سن الثامنة عشرة.
- مشروع قانون "تجريم عمل الأطفال الخطر واسترقاق الأطفال"⁽¹⁶²⁾، الذي قدمته اللجنة الوطنية للقضاء على عمل الأطفال.
- حلقات عمل للتوعية "لا لعمل الأطفال، لا لاسترقاق الأطفال، احترم حقوقهم".
- المنشور المعنون "اللجوء إلى القضاء على صعيد المجتمعات المحلية بشأن عمل الأطفال، ولا سيما أسوأ أشكاله، بما فيها العمل الخطر، مع التركيز على الشعوب الأصلية"، الموجه إلى قضاة الصلح.
- مشروع "باراغواي أوكاكو"⁽¹⁶³⁾، الذي تموله وزارة العمل في الولايات المتحدة.

3- الأشخاص ذوي الإعاقة⁽¹⁶⁴⁾

196- بالإضافة إلى المعلومات الواردة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في الفروع المتعلقة باللجوء إلى القضاء، وبمكافحة الفقر، والتعليم الشامل للجميع، والحق في التصويت، تجدر الإشارة إلى الموافقة في عام 2015 على خطة العمل الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة⁽¹⁶⁵⁾، التي وضعت مؤشراتها بتنسيق استراتيجي مع وكالات التعاون و26 مؤسسة من هيئات وكيانات الدولة.

197- وبدأ تنفيذ أنشطة مشتركة بين منظمات المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل وضع مسودة مشروع قانون لإنشاء آلية مستقلة، وفقاً للمادة 33 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهذا تحدٍ ستصدي له باراغواي بجديّة.

4- الأقليات والشعوب الأصلية⁽¹⁶⁶⁾

198- استكمالاً للمعلومات المقدمة بشأن الشعوب الأصلية في الفروع المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز، وباللجوء إلى القضاء، والمشاركة السياسية، والحصول على خدمات الصحة والتعليم، تجدر الإشارة إلى أنه، كنتيجة لعمليات تشاور مع منظمات الشعوب الأصلية وقادتها في جميع أنحاء البلد، توجد في المرحلة النهائية عملية الصياغة التشاركية للخطة الوطنية المتعلقة بالشعوب الأصلية، التي تتناول محاور⁽¹⁶⁷⁾ مواضيعية شتى توافقت الآراء على أنها أساسية.

199- وبموجب المرسوم 18/1039⁽¹⁶⁸⁾، اعتمد البروتوكول المتعلق بالتشاور مع الشعوب الأصلية والحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، الذي تشارك في وضعه ممثلو منظمات الشعوب الأصلية ومؤسسات الدولة. ويجري وضع مقترح لوائح تنظيمية استناداً إلى نهج شامل لعدة قطاعات بالتنسيق بين المعهد الوطني للشعوب الأصلية، وهيئات وكيانات أخرى تابعة للدولة، ومنظمات الشعوب الأصلية، ومنظمات المجتمع المدني.

200- واعتمد القانون 2019/6286 بشأن "حماية الزراعة الأسرية الفلاحية وإحيائها وتشجيعها"، وكذلك القانون 19/6319 "الذي يعلن أن وضع مجتمعات الشعوب الأصلية في الإقليم الوطني يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة".

201- ويتواصل تحليل مشروع⁽¹⁶⁹⁾ قانون إنشاء وزارة شؤون الشعوب الأصلية، الذي ينص على آليات لمشاركة الفئات المعنية، بما فيها الشعوب الأصلية. وسيتطلب المعالجة ذاتها مشروع⁽¹⁷⁰⁾ قانون إنشاء النظام الوطني للسجل العقاري والمديرية الوطنية للسجل العقاري والسجلات العامة، ومشروع⁽¹⁷¹⁾ قانون "حماية الأقاليم المملوكة للشعوب الأصلية"، اللذان يوجدان قيد الدراسة في السلطة التشريعية.

202- ويدعم منصة "أراضي الشعوب الأصلية"⁽¹⁷²⁾ وينسقها اتحاد الدفاع عن حق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها، بوصفها حيزاً تعاونياً قائماً على الإدارة والإعداد المشتركين، تساهم فيه منظمات الشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية المدافعة عن الشعوب الأصلية والمناصرة للبيئة، وكذلك المعهد الوطني لشؤون الشعوب الأصلية، والمديرية العامة للإحصاء والدراسات الاستقصائية وتعداد السكان، والدائرة الوطنية للسجل العقاري.

203- وتطبق وزارة الداخلية بروتوكولاً بشأن الإجراءات التي تمس مجتمعات الشعوب الأصلية، من أجل كفالة احترام ثقافتها ونمط حياتها، وتوفير ضمانات لمنع الاستخدام المفرط للقوة. ويكفل الإطار المعياري الوطني آليات للإبلاغ والتحقيق والمعاقبة في حالات الانتهاكات المنسوبة إلى قوات الأمن العام.

204- وتشجع اللجنة المشتركة بين الوكالات لإنفاذ الأحكام الدولية اتخاذ إجراءات لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح مجتمعات الشعوب الأصلية عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، في إطار التواصل الدائم مع ممثليها القانونيين والتقليديين.

205- وتواصل الدولة تنفيذ إجراءات قضائية لنقل 14 404 هكتارات من الأراضي المصادرة إلى شعب ساوهوياماخا، الذي حصل أفرادها بالفعل على ملكية هذه الأراضي. وفي عام 2016، جرى نقل 1 500 هكتار إلى شعب خاكموك كاسيك، ويجري تنفيذ إجراءات نقل 7 701 هكتار، سُددت تكلفة استعادتها في عام 2017. وانتهت إجراءات نزع الملكية (القانون 19/6465 والقانون 20/6607) المتعلقة بالبقعة الأرضية اللازمة لإقامة طريق للوصول إلى الأراضي التي اقتناها شعب ياكبي أخوا، والتي تبلغ مساحتها 11 312 هكتاراً؛ وقد بلغ إنشاء هذه الطريق مرحلة متقدمة.

206- وتقرر تسديد المبالغ المحددة للتنمية في الأحكام الصادرة على ثلاث دفعات (2019، و2020، و2021)، وأنشئت لجان تنفيذية. وقد سُددت الدفعة الأولى خلال الفترة الممتدة بين أيار/مايو وحزيران/يونيه 2019، والثانية خلال الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2020، على التوالي. وتتضمن الميزانية الوطنية العامة لعام 2021 اعتمادات لتسديد الدفعة الأخيرة.

207- وفي شباط/فبراير 2019، انتهت عملية بناء 140 مسكناً في إقليم ساوهوياماخا. وبلغت عملية بناء 100 مسكن في إقليم خاكموك كاسيك مرحلة متقدمة. وبعد أن تنتهي تماماً عملية نقل أسر شعب ياكبي أخوا إلى الأراضي المقتاة، سيتسنى بدء أشغال بناء المساكن.

208- وقد وضعت وزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية تدابير لضمان تقديم الرعاية الصحية إلى ثلاثة مجتمعات محلية (القرارات 394 و404 و406 الصادرة لعام 2018). وتتلقى هذه المجتمعات خدمات الرعاية الصحية الأساسية من فريق للصحة الأسرية، يوجد في كونسبسيون، ويتألف من طبيب وطواقم للتمريض (ممرض ومساعد ممرض)، ويعمل بالتنسيق مع مُرَوِّجِي خدمات صحة الشعوب الأصلية المنتميين إلى هذه المجتمعات. وتوجد في مرحلة متقدمة عملية بناء وحدة للصحة الأسرية في إقليم شعب نيبوخين، المجاور لإقليم خاكموك كاسيك. وتتلقى المجتمعات الثلاثة طروداً غذائية شهرية من الأمانة الوطنية لحالات الطوارئ.

209- ولدى شعب ساوهوياماخا ثلاث مدارس للتعليم الأساسي توجد في قرية سينترو، وقرية 16 دي أغوستو، وقرية سانتا إليسا، ولدى شعب خاكموك كاسيك مدرسة واحدة. وتتلقى هذه المدارس كلها كتباً ثنائية اللغة، ومجموعات من اللوازم المدرسية، ووجبات مدرسية خفيفة، وخدمات الدعم في عين المكان من هيئة الإشراف التعليمي والمديرية العامة للتعليم المدرسي للشعوب الأصلية. ويتوقف إنشاء مبنى مدرسي في أراضي شعب ياكبي أخوا على انتهاء عملية إنشاء الطريق الدائم.

5- المهاجرون وعديمو الجنسية⁽¹⁷³⁾

210- ينص القانون رقم 18/6149 على تحديد الأشخاص عديمي الجنسية غير اللاجئين وحمايتهم ومساعدتهم وتوفير التسهيلات اللازمة لتجنيسهم. وبموجب المرسوم 2015/4483، اعتمدت سياسة وطنية جديدة للهجرة⁽¹⁷⁴⁾، تستند إلى مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان.

رابعاً- تنفيذ الالتزامات الطوعية

211- تبين المعلومات المقدمة بشأن المتابعة تنفيذ الالتزامات الطوعية التي تعهدت بها باراغواي في الفقرات 2، و4، و5، و6، و7، و9، و11، و12 من التقرير الوطني ذي الصلة الذي قدمته في إطار الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل.

خامساً - التحديات التي ينبغي مواجهتها

212- تأخذ باراغواي على محمل الجد التزامها بمواصلة بذل قصارى جهودها لمتابعة وتنفيذ جميع التوصيات التي لم تنفذ بعد، بما فيها تلك التي حُددت كتحديات في هذه الوثيقة، وتؤكد الأهمية التي توليها لتوصيات النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان، وتعاونها المنفتح والشفاف مع آلية الاستعراض الدوري الشامل.

Notas

- ¹ Recomendación 102.35 totalmente implementada.
- ² Acceder al SIMORE Plus en: <https://www.mre.gov.py/simoreplus/>.
- ³ Recomendaciones 102.28; 102.29; 102.30; 102.34 totalmente implementadas.
- ⁴ Consultar instrumentos ratificados en:
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=135&Lang=SP.
- ⁵ Consultar instrumentos ratificados en: http://www.oas.org/es/cidh/mandato/documentos_basicos.asp.
- ⁶ Recomendaciones 102.2; 102.5; 102.6; 102.7; 102.8 totalmente implementadas.
- ⁷ Consultar Reglamento RDDHPE en:
https://www.derechoshumanos.gov.py/application/files/4614/7309/9770/Reglamento_Red.pdf.
- ⁸ II Plan de Acción RDDHPE disponible en:
https://www.derechoshumanos.gov.py/application/files/2614/8284/9140/II_Plan_de_Accion_de_la_Red_de_DDHH_del_Poder_Ejecutivo.pdf.
- ⁹ Transformación de las desigualdades estructurales para el goce de los derechos humanos; Educación y cultura en derechos humanos, Estado social de derecho; y Seguridad humana.
- ¹⁰ Consultar Tablero de Control en: <https://spr.stp.gov.py/tablero/public/geografico4.jsp>.
- ¹¹ Reducción de la pobreza y desarrollo social; Crecimiento económico inclusivo; e Inserción del Paraguay en el mundo.
- ¹² Gestión pública eficiente y transparente; ordenamiento y desarrollo territorial; y sostenibilidad ambiental.
- ¹³ Consultar guía práctica sobre NMIRF en:
https://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_PUB_16_1_NMRF_PracticalGuide.pdf.
- ¹⁴ Programa de Cooperación Técnica SIMORE Paraguay ejecutado en Chile, Uruguay, Guatemala, Honduras, República Dominicana, Argentina, Costa Rica y con la CIDH.
- ¹⁵ Recomendaciones totalmente implementadas: 102.16; 102.17; 102.19; 102.23; parcialmente implementadas: 102.14; 102.15; 102.18; 102.20; 102.21; 102.22; 102.24.
- ¹⁶ Recomendaciones totalmente implementadas: 102.31; 102.50; 102.75; 102.123; parcialmente implementadas: 102.33; 102.43; 102.44; 102.49; 102.51; 102.57; 102.58; 102.82; 102.155; pendientes de implementación: 102.3; 102.4; 102.36; 102.37; 102.38; 102.39; 102.40; 102.41; 102.42; 102.45; 102.52; 102.53; 102.54; 102.55; 102.56.
- ¹⁷ Proyecto de Ley “CONTRA TODA FORMA DE DISCRIMINACIÓN”, presentado el 23/11/2015 (Expediente S-157013- <http://silpy.congreso.gov.py/expediente/106146>) y Proyecto de Ley “QUE ESTABLECE MECANISMOS PARA GARANTIZAR LA IGUALDAD DE DERECHOS DE TODOS LOS HABITANTES DE LA REPUBLICA”, presentado el 5/11/2015 (Expediente S-156997- <http://silpy.congreso.gov.py/expediente/106088>).
- ¹⁸ PND 2030; Política Nacional de Salud 2015-2030; Plan Nacional de Educación 2024; Proyecto de “Que modifica el art. 9 del Código del Trabajo” (Expediente D-1847972, ingresado el 16/08/2018); Plan Nacional de Reducción de la Pobreza; Acordada N.º 633/10 que aprueba las “100 Reglas de Brasilia”; Política Nacional de Niñez y Adolescencia 2014-2024; IV Plan Nacional de Igualdad 2018-2024; proceso de construcción del Plan Nacional de Políticas Públicas para Pueblos Indígenas; Política Migratoria Nacional; Plan de Acción Nacional por los Derechos de Personas con Discapacidad 2015-2030, entre otros.
- ¹⁹ IV PlaNI disponible en:
http://www.mujer.gov.py/application/files/6515/4583/7140/DECRETO936_plan_de_igualdad.pdf.
- ²⁰ No discriminación; Empoderamiento para la toma de decisiones; Autonomía física; Empoderamiento económico; y Acceso a la Justicia.
- ²¹ Igualdad entre el hombre y la mujer; Enfoque de derechos humanos; Eliminación de estereotipos discriminatorios; y Enfoque intercultural y bilingüe.
- ²² Expediente S-181421 disponible en: <http://silpy.congreso.gov.py/expediente/112227>.
- ²³ Recomendación 102.186 totalmente implementada.

- ²⁴ Consultar marco legal en: <http://www.mades.gov.py/leyes/>.
- ²⁵ Consultar plataforma SIAM en: <https://apps.mades.gov.py/siam/portal>.
- ²⁶ Recomendaciones totalmente implementadas: 102.12; 102.99; 102.100; 102.102; 102.103; 102.104; 102.142; parcialmente implementada: 102.101.
- ²⁷ Integrada por MRE, MP, CSJ, MDI, MJ, MEC, MSPyBS, MIC, MINMUJER, MINNA, Secretaría de Desarrollo para Repatriados y Refugiados Connacionales, SENATUR, MDS, Dirección General de Estadísticas, Encuestas y Censos (actual Instituto Nacional de Estadísticas), Dirección General de Migraciones, Itaipú y Yacyretá.
- ²⁸ Manual de procedimientos operativos disponible en: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CMW/Shared%20Documents/PRY/INT_CMW_ADR_PRY_39744_S.pdf.
- ²⁹ Protocolo de Certificación disponible en: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CMW/Shared%20Documents/PRY/INT_CMW_ADR_PRY_39745_S.pdf.
- ³⁰ Protocolo de Asistencia y derivaciones disponible en: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CMW/Shared%20Documents/PRY/INT_CMW_ADR_PRY_39746_S.pdf.
- ³¹ Protocolo de Registro disponible en: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CMW/Shared%20Documents/PRY/INT_CMW_ADR_PRY_39747_S.pdf.
- ³² Protocolo de Evaluación de Riesgos disponible en: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CMW/Shared%20Documents/PRY/INT_CMW_ADR_PRY_39748_S.pdf.
- ³³ Manual de Reinserción disponible en: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CMW/Shared%20Documents/PRY/INT_CMW_ADR_PRY_39749_S.pdf.
- ³⁴ La Ley 4788/12 considera punibles los actos de captar, transportar, trasladar, acoger o recibir personas con el propósito de someterla/s a explotación sexual, servidumbre, matrimonio servil, trabajo o servicio forzado, esclavitud o cualquier práctica análoga (art. 5°).
- ³⁵ Portal de denuncias accesible en: <http://denuncias.ministeriopublico.gov.py/>.
- ³⁶ Plan Nacional contra la Trata disponible en: https://www.presidencia.gov.py/archivos/documentos/DECRETO4473_g10myec9.PDF.
- ³⁷ Recomendaciones parcialmente implementadas: 102.115; 102.116; 102.117; 102.119; 102.124; 102.125; 102.126; 102.127; 102.128; 102.129; 102.130; 102.131; 102.132; 102.133; 102.134; 102.135.
- ³⁸ Foro de Periodistas Paraguayos (FOPEP); Sindicato de Periodistas del Paraguay (SPP); Asociación de Reporteros Gráficos del Paraguay (ARGP).
- ³⁹ Expediente D-1642344 accesible en: <http://silpy.congreso.gov.py/expediente/108113>.
- ⁴⁰ Recomendaciones totalmente implementadas: 102.64; 102.65; 102.105; 102.106; 102.107; 102.108; 102.109; 102.110; 102.111; 102.112; 102.113; 102.121; 102.122; parcialmente implementadas: 102.9; 102.114; 102.119; 102.120.
- ⁴¹ Plan estratégico del PJ disponible en: https://www.pj.gov.py/descargas/ID1-298_libro_plan_estrategico_csj_2016_2020.pdf.
- ⁴² Consultar resumen de solicitudes de información pública en: <https://www.pj.gov.py/contenido/1298-acceso-a-la-informacion-publica-y-transparencia-gubernamental/1346>.
- ⁴³ Política de Acceso a la Justicia para Personas mayores y PcD disponible en: https://www.pj.gov.py/descargas/ID4-444_acordada_1024_15.pdf.
- ⁴⁴ Protocolo de Justicia Intercultural disponible en: https://www.pj.gov.py/descargas/ID1-691_protocolo_de_actuacion_justicia_intercultural.pdf.
- ⁴⁵ Protocolo de atención a PcD disponible en: https://www.derechoshumanos.gov.py/application/files/5614/7428/9753/Protocolo_Final.pdf.
- ⁴⁶ Más información sobre el Programa de Facilitadores Judiciales en: <https://www.pj.gov.py/contenido/149-facilitadores-judiciales/149>.
- ⁴⁷ Reglas Mínimas de las Naciones Unidas para el Tratamiento de Reclusos (Reglas de Mandela); Reglas de las Naciones Unidas para la Protección de los Menores Privados de Libertad; Reglas de las Naciones Unidas para el Tratamiento de las Reclusas y Medidas No Privativas de la Libertad para las Mujeres Delincuentes (Reglas de Bangkok), entre otros.
- ⁴⁸ Protocolo para personas mayores: https://www.derechoshumanos.gov.py/application/files/5014/7429/5293/Protocolo_a_Adultos_mayores.pdf;
Protocolo para personas trans: https://www.derechoshumanos.gov.py/application/files/8014/7429/5364/Protocolo_a_trans.pdf;
Protocolo para personas indígenas: https://www.derechoshumanos.gov.py/application/files/3515/3554/5255/Protocolo_Indigena.PDF;

- Protocolo para personas con discapacidad:
https://www.derechoshumanos.gov.py/application/files/9314/7429/5510/Protocolo_de_discapacidad.pdf;
- Protocolo para personas extranjeras:
https://www.derechoshumanos.gov.py/application/files/7514/7429/5324/Protocolo_a_personas_extranjeras.pdf.
- 49 Plan de Reforma Penitenciaria disponible en:
http://www.ministeriodejusticia.gov.py/application/files/2415/0065/2624/PLAN_DE_REFORMA_PENITENCIARIA.pdf.
- 50 Eje I - Marco Normativo y la Situación procesal; Eje II - Infraestructura y Necesidades Básicas; Eje III - Servicio Penitenciario; Eje IV - Reinserción Social.
- 51 Penitenciarías Regionales de San Pedro, Concepción, Pedro Juan Caballero, Misiones Encarnación.
- 52 Penitenciaría Nacional de Tacumbú, Penitenciaría Padre Antonio de la Vega, Penitenciarías Regionales de Pedro Juan Caballero, Misiones, Encarnación, Concepción, Cnel. Oviedo, y Centro Educativo Villarrica.
- 53 Padre Antonio de la Vega, Nacional de Tacumbú, Unidad Penitenciaria Industrial Esperanza, Regionales de Emboscada, Ciudad del Este, Encarnación, Misiones, San Pedro, Granjas Penitenciarias Ko'ê Pyahu e Ita Porã, y los Centros Penitenciarios de Mujeres: Casa del Buen Pastor, Juana María de Lara y Serafina Dávalos.
- 54 Penitenciaría Nacional de Tacumbú y Centro Penitenciario de Mujeres “Casa del Buen Pastor”.
- 55 CSJ, MP, MDP, JEM, Consejo de la Magistratura, MDI.
- 56 Expediente S-177505 disponible en: <http://silpy.congreso.gov.py/expediente/108883>.
- 57 Periodo 2016-2020: 3493 libertades definitivas; 28914 libertades en proceso; 1980 personas adultos mayores asistidas en el fuero penal; 6852 adolescentes asistidos en el fuero penal; 515 personas indígenas asistidas en el fuero penal.
- 58 Plan piloto de Justicia Restaurativa disponible en:
http://www.mdp.gov.py/application/files/2114/5088/3347/Plan_Piloto_de_Justicia_Restaurativa.pdf.
- 59 Desaparición forzosa; Lesión corporal en el ejercicio de las funciones públicas; Coacción respecto de declaraciones; Tortura; Persecución de inocentes; Ejecución penal contra inocentes; Genocidio; Crímenes de guerra.
- 60 Protocolo de Estambul; Convención contra la Tortura y otros tratos o penas crueles, inhumanos o degradantes; Convención Interamericana para prevenir y sancionar la tortura; Estatuto de Roma de la Corte Penal Internacional.
- 61 Unidad 01: Total 726 causas. Tortura: 74, periodo 2000-2020; Unidad 02: Total 345 causas. Tortura: 46, periodo 2008-2020; Unidad 03: Total 562 causas. Tortura: 69, periodo 2000-2020.
- 62 Proyecto de Ley “Que modifica parcialmente el artículo 1 de la Ley 4614/12, Que modifica los artículos 236 y 309 de la Ley 1160/97 “Código Penal”. Expediente D-1848599 disponible en: <http://silpy.congreso.gov.py/expediente/113966>.
- 63 Protocolo de denuncias de violación de Derechos Humanos disponible en:
https://www.derechoshumanos.gov.py/application/files/7014/7429/5194/Actuacion_ante_Denuncia_de_Violacion_de_DDHH.pdf.
- 64 Protocolo de denuncias de Tortura disponible en:
https://www.derechoshumanos.gov.py/application/files/6114/7429/5400/Protocolo_de_Denuncia_de_Tortura.pdf.
- 65 Consultar “Derechos Humanos en línea”: <https://derechoshumanos.gov.py/solicitudes-denuncias-quejas/>.
- 66 Consultar Portal de denuncias Anticorrupción en: www.denuncias.gov.py.
- 67 Consultar Sistema de registro y seguimiento en: <https://paneldenuncias.senac.gov.py/#/>.
- 68 Plan Nacional de Prevención de la Corrupción disponible en: <http://www.cultura.gov.py/wp-content/uploads/2017/12/DECRETO-4900-2016.pdf>.
- 69 Consultar Plataforma de Monitoreo de transparencia en: <https://bit.ly/panel-transparencia-senacpy>.
- 70 Plan Nacional de Integridad, Transparencia y Anticorrupción disponible en:
<https://nube.senac.gov.py/s/jRWRXY6nH8iKmMx#pdfviewer>.
- 71 Transparencia, Acceso a la Información Pública y Participación Ciudadana; Desarrollo del Sistema y de la Cultura de la Integridad; Función Pública, Idoneidad y Mérito; Marco de Control en las Compras Públicas y en los Sistemas de Control Interno y de Riesgo; Capacidad de Investigación y Sanción del Estado frente a los Actos de Corrupción.
- 72 Consultar plataforma “Mapa de inversiones Paraguay – Módulo COVID-19” en:
<https://www.rindiendocuentas.gov.py/>.
- 73 Consultar Portal unificado de Acceso a la Información Pública en:
https://informacionpublica.paraguay.gov.py/portal/#/buscar_informacion#busqueda.
- 74 José Agustín Potenza, Rafaela Filipazzi, Miguel Ángel Soler, y Cástulo Vera Báez.
- 75 Recomendaciones totalmente implementadas: 102.31; 102.107; 102.136; 102.137; 102.62; pendiente de implementación: 102.63; parcialmente implementada: 102.170.

- 76 Más información sobre Unidad de participación política disponible en: <https://tsje.gov.py/unidad-de-participacion-politica.html>.
- 77 Más información sobre Unidad de Políticas de Género disponible en: <https://tsje.gov.py/unidad-de-politicas-de-genero.html>.
- 78 Más información sobre Proyecto Impulso democrático disponible en: <https://tsje.gov.py/proyecto-impulso-democratico.html>.
- 79 Más información sobre talleres disponible en: <https://tsje.gov.py/taller-de-formacion-de-jovenes-lideres.html>.
- 80 Más información sobre conversatorios disponible en: <https://tsje.gov.py/ciclo-de-conversatorios---participacion-politica.html>.
- 81 Desarrolladas en Asunción, Itapúa, Misiones, Central y Caaguazú.
- 82 Más información sobre el Proyecto Conociendo a nuestras autoridades mujeres disponible en: <https://tsje.gov.py/conociendo-a-nuestras-autoridades-mujeres.html>.
- 83 Más información sobre Construyendo Ciudadanía Mujer disponible en: <https://tsje.gov.py/construyendo-ciudadania-mujer.html>.
- 84 Taller “Estereotipos Culturales y Liderazgo con Perspectiva de Género”; Seminario taller “Liderazgo político con perspectiva de género”; Taller de Formación “Género y Elecciones”, “Liderazgo de las mujeres de social a lo político” (conjuntamente con el MJ, en el marco del Programa Casas de Justicia).
- 85 Más información conversatorios y foros virtuales disponible en: <https://tsje.gov.py/ciclo-de-conversatorios-de-politica-de-genero-2020.html>.
- 86 Estadísticas de Género disponible en: https://tsje.gov.py/static/ups/docs/archivos/2018/octubre/Analisis_Elecciones_2018.pdf.
- 87 Consultar Atlas de Género en: <https://atlasgenero.dgeec.gov.py/>.
- 88 6500 certificados de nacimiento y 5524 cédulas de identidad expedidos.
- 89 Consultar Modalidad Voto en casa en: <https://tsje.gov.py/voto-en-casa-2018.html>.
- 90 Consultar Modalidad Voto en mesa accesible en: <https://tsje.gov.py/voto-en-la-mesa-accesible-2018.html>.
- 91 Consultar Modalidad Mesa de consulta en: <https://tsje.gov.py/mesa-de-consulta-elecciones-2018.html>.
- 92 Consultar Modalidad Voto preferente en: <https://tsje.gov.py/voto-preferente-elecciones-2018.html>.
- 93 Consultar Modalidad Voto asistido en: <https://tsje.gov.py/voto-asistido-elecciones-2018.html>.
- 94 Estadísticas de la Modalidad Mesa accesible disponible en: https://tsje.gov.py/static/galeria/contenido/2017/voto_accesible/finales_mesa_accesible_2018.pdf.
- 95 Expediente D-1430580 disponible en: <http://silpy.congreso.gov.py/expediente/102896>.
- 96 Respeto al ordenamiento jurídico; al régimen democrático; y a los derechos constitucionales; autorización judicial previa; proporcionalidad; reserva; y utilización exclusiva de información.
- 97 Plan Nacional de Inteligencia disponible en: <https://www.sni.gov.py/institucion/amenazas-detectadas/plan-nacional-de-inteligencia>.
- 98 Recomendación 102.1 pendiente de implementación.
- 99 Recomendaciones totalmente implementadas: 102.95, 102.102; parcialmente implementadas: 102.13; 102.57.
- 100 Estrategia integrada de formalización del empleo disponible en: <http://www.sela.org/media/3211656/estrategia-integrada-formalizacion-empleo-y-seguridad-social-paraguay.pdf>.
- 101 Reporte de implementación 2019 disponible en: https://www.mtess.gov.py/application/files/2615/8221/0781/Reporte_Estrategia_de_Formalizacion_Ano_2019.pdf.
- 102 Consultar Observatorio Laboral en: <https://www.mtess.gov.py/observatorio>.
- 103 Análisis de Indicadores de Empleo disponible en: https://www.mtess.gov.py/application/files/1515/9830/5950/Analisis_mercado_laboral_paraguay_y_region_24-8-2020_VF.pdf.
- 104 Consultar Portal “ParaEmpleo” en: <https://www.mtess.gov.py/busca-empleo>.
- 105 Más información sobre “Emplea Igualdad” disponible en: <https://www.mtess.gov.py/emplea-igualdad>.
- 106 Promoción de derechos laborales; mejoramiento de la empleabilidad; e inserción laboral y fomento de capacidades emprendedoras.
- 107 Consultar ofertas formativas del SNPP en: <https://www.snpp.edu.py/identidad-snpp/ofertas-formativas.html>.
- 108 Consultar cursos del SINAFOCAL en: - <http://www.sinafocal.gov.py/index.php?CID=1018> - <https://cursos.sinafocal.gov.py/>.
- 109 Consultar Registro del adolescente trabajador en: <https://www.mtess.gov.py/registro-del-adolescente-trabajador>.

- ¹¹⁰ Datos sobre jóvenes en el mercado laboral disponibles en:
https://www.mtess.gov.py/application/files/1316/0105/7504/Jovenes_21-09-2020.pdf.
- ¹¹¹ Indicadores de empleo por grupos de edad disponibles en: <https://www.mtess.gov.py/ob-servatorio/principales-indicadores-de-empleo-por-grupos-de-edad-serie-trimestral-periodo-2017-2020>.
- ¹¹² Contrato de trabajo doméstico, salario (60% mínimo legal vigente), remuneraciones extraordinarias, aguinaldo, duración de jornada laboral, descansos legales, vacaciones, permisos, estabilidad laboral, indemnización por despido injustificado, retiro justificado y seguridad social.
- ¹¹³ Estrategia de prevención del trabajo forzoso disponible en:
https://www.mtess.gov.py/application/files/3115/5913/3271/ESTRATEGIA_TRABAJO_FORZOSO.pdf.
- ¹¹⁴ Plan bianual de la CONTRAFOR disponible en:
https://www.mtess.gov.py/application/files/5915/5913/3239/PLAN_BIANUAL_DE_LA_CONATRAFOR.pdf.
- ¹¹⁵ Guía de intervención de trabajo forzoso disponible en:
https://www.mtess.gov.py/application/files/1215/5913/3250/Guia_TRAFOR.pdf.
- ¹¹⁶ Plan de reactivación del empleo disponible en:
https://www.mtess.gov.py/application/files/8215/8991/1190/Plan_de_reactivacion_del_empleo_en_Paraguay_2020-2021.pdf.
- ¹¹⁷ Recomendaciones totalmente implementadas: 102.138; 102.139; 102.140; 102.141; 102.142; 102.143; 102.144; 102.145; 102.146; 102.147; 102.185.
- ¹¹⁸ Mayores datos sobre indicadores de pobreza disponibles en: <https://www.dgeec.gov.py/news/news-contenido.php?cod-news=447>.
- ¹¹⁹ Reducción de Pobreza y el Desarrollo Equitativo.
- ¹²⁰ Mayor información sobre SPS Vamos! disponible en: <https://www.gabinetesocial.gov.py/pagina/664-.html>.
- ¹²¹ Consultar Sistema Integrado de Información Social en: <https://www.siiis.gov.py/>.
- ¹²² Plataforma e-Heka disponible en: https://www.gabinetesocial.gov.py/sitio/e_heka.php.
- ¹²³ Recomendaciones totalmente implementadas: 102.11; 102.12; 102.148; 102.149; 102.150; 102.151; 102.153; 102.154; 102.162; parcialmente implementadas: 102.152; 102.155; 102.157; pendiente de implementación: 102.156.
- ¹²⁴ Mayor información sobre las RIISS en:
<https://www.mspbs.gov.py/dependencias/portal/adjunto/c03a70-GuiadelaRIISS.pdf>.
- ¹²⁵ Política Nacional de calidad en salud disponible en: <http://portal.mspbs.gov.py/mecip/wp-content/uploads/2012/03/1.2.-RSG-N%C2%BA-316-17-Politica-Nacional-de-Calidad-en-Salud-2017-2030.pdf>.
- ¹²⁶ Política Nacional de investigación e innovación en salud disponible en:
<https://www.mspbs.gov.py/portal/10821/entra-en-vigencia-la-politica-nacional-de-investigacion-en-innovacion-en-salud-2016-2021.html>.
- ¹²⁷ Agenda de prioridades de investigación e innovación en salud disponible en:
<https://www.mspbs.gov.py/dependencias/planificacion/adjunto/c724df-AgendaNacionalsalud4sept.pdf>.
- ¹²⁸ Política Nacional de medicamentos disponible en: <http://portal.mspbs.gov.py/wp-content/uploads/2015/07/POLITICA-FINAL-a-Gabinete-26-05-15-5.pdf>.
- ¹²⁹ Manual de funciones de las UDF disponible en:
<https://www.mspbs.gov.py/dependencias/portal/adjunto/7aa3c3-ManualdefuncionesdelasUSF1.pdf>.
- ¹³⁰ Guía de trabajo en APS disponible en:
<https://www.mspbs.gov.py/dependencias/portal/adjunto/5aadfa-GUIADETRABAJOENAPSPDF.pdf>.
- ¹³¹ Plan nacional de Salud Sexual y Reproductiva disponible en
http://www.cepep.org.py/archivos/Plan_Nacional_SSR_2019_2023.pdf.
- ¹³² Recomendaciones totalmente implementadas: 102.147, 102.159, 102.160; 102.161, 102.162, 102.163, 102.164, 102.165, 102.166; parcialmente implementada: 102.44; 102.158.
- ¹³³ Plan Nacional de Educación disponible en: <https://www.becal.gov.py/wp-content/uploads/2015/10/2.%20Plan%20Nacional%20de%20Educacion%202024.pdf>.
- ¹³⁴ Expediente D-2058264 disponible en: <http://silpy.congreso.gov.py/expediente/121805>.
- ¹³⁵ Recomendaciones totalmente implementadas: 102.31; 102.32; 102.48; 102.50; 102.67; 102.68; 102.69; 102.70; 102.71; 102.72; 102.73; 102.74; 102.75; 102.76; 102.78; 102.79; 102.80; 102.81; 102.83; 102.84; 102.85; 102.86; 102.87; 102.88; 102.89; parcialmente implementada: 102.66.
- ¹³⁶ Mayor información sobre Ciudad Mujer disponible en: <http://www.ciudadmujer.gov.py/>.
- ¹³⁷ Mayor información sobre Ciudad Mujer Móvil disponible en:
<http://www.mujer.gov.py/index.php/ciudad-mujer-movil>.

- 138 Documento Marco de Política Nacional de cuidados disponible en:
http://www.mujer.gov.py/application/files/4715/6113/3467/Documento_Marco.Politica_Nacional_de_Cuidados_PY.pdf.
- 139 Decreto 3678 disponible en:
https://www.presidencia.gov.py/archivos/documentos/DECRETO3678_81921ea0.PDF.
- 140 V Informe Nacional sobre políticas para mujeres rurales en:
http://www.mujer.gov.py/application/files/2516/0278/5446/V_INFORM15.10E_NACIONAL_DE_APLICACION_DE_LA_LEY_5446_2020_MINISTRA_DE_LA_MUJER.pdf.
- 141 Expediente S-199205 disponible en: <http://silpy.congreso.gov.py/expediente/119393>.
- 142 Ley 5777 disponible en: <https://www.bacn.gov.py/archivos/8356/Ley%205777.pdf>.
- 143 II Plan Nacional contra la violencia hacia las mujeres disponible en:
http://www.mujer.gov.py/application/files/4914/6177/0403/PLAN_NACIONAL_CONTRA_LA_VIOLENCIA_HACIA_LAS_MUJERES_SET_2015.pdf.
- 144 Más información sobre SEDAMUR disponible en: <http://www.mujer.gov.py/index.php/sedamur>.
- 145 Funcionan en Alto Paraná, Amambay, Canindeyú y Boquerón.
- 146 Observatorio sobre violencia contra las mujeres disponible en:
<http://observatorio.mujer.gov.py/index.php>.
- 147 Observatorio Criminológico del Ministerio Público, Observatorio de Seguridad y Convivencia Ciudadana del Ministerio del Interior, Observatorio de Género del Poder Judicial, Dirección de Inteligencia y el Departamento de Estadísticas de la Policía Nacional.
- 148 Guairá, Itapúa, Concepción, Amambay, Alto Paraná, Caaguazú, Ñeembucú, Misiones, Paraguari, Caazapá, San Pedro, Cordillera, Presidente Hayes, Canindeyú y Central.
- 149 Consultar Observatorio de Género del Poder Judicial en: <https://www.pj.gov.py/contenido/537-observatorio-de-genero/537>.
- 150 Campaña “Lazo Naranja”-eliminación de Violencia contra Mujeres (desde 2016); Campaña de concienciación y sensibilización “Kuña, ñañoptyvõ ñaguahẽ haña” (“Mujeres, ayudémonos para llegar”), lanzada en 2017; Campaña de sensibilización y prevención de la Violencia contra la Mujer en el Barrio San Francisco y en el Bañado Tacumbú de Asunción (MJ, 2020); Campaña “Por una Cultura de Paz” en escuelas y colegios, en el marco del Programa Nacional Casas de Justicia; Campaña “Noviazgo sin Violencia” de masculinidades positivas.
- 151 Seminario “El rol del PJ en el abordaje de estereotipos de género nocivos” a operadores de justicia (SEG-PJ, 2019); Jornadas de capacitación a funcionarios/as penitenciarios/as, con mujeres privadas de libertad (MJ, 2020); Capacitación sobre prevención, detección y atención de violencia contra mujeres al personal de la Comandancia del Ejército, en la Casa de la Cultura de Coronel Oviedo, en la 4ta División de Infantería RI Sauce, y en el Cuerpo del Ejército de Mcal. Estigarribia (MJ, 2020).
- 152 Entrenamiento para formadores/as en promoción de la igualdad de género y derechos para la prevención de la violencia en el noviazgo; Metodología para la prevención de la violencia en el noviazgo dirigida a adolescentes y jóvenes; Sistematización de la iniciativa Noviazgo sin Violencia– Bloquea la Violencia.
- 153 Ley 6281/19 "Que Establece la Obligatoriedad de Incluir una Leyenda sobre Violencia contra la Mujer en las Boletas de los Servicios Públicos de Energía Eléctrica y Agua Potable".
- 154 Recomendaciones totalmente implementadas: 102.10; 102.12; 102.32; 102.46, 102.47; 102.59; 102.60, 102.61; 102.77; 102.90; 102.91; 102.92; 102.94; 102.97; 102.98; 102.142; parcialmente implementadas: 102.93; 102.96.
- 155 Política Nacional de Niñez y Adolescencia disponible en:
http://www.minna.gov.py/archivos/documentos/Manual%20POLNA%20-%20PNA_97lh3is.pdf.
- 156 Plan nacional de Niñez y Adolescencia disponible en: <http://www.minna.gov.py/pagina/3166-pna2021.html>.
- 157 Dispositivo de Respuesta Inmediata disponible en: <http://www.minna.gov.py/pagina/2454-dri.html>.
- 158 Más información sobre el PAINAC disponible en: <http://www.minna.gov.py/pagina/1440-paniac.html>.
- 159 Más información sobre Fono Ayuda 147 disponible en: <http://www.minna.gov.py/pagina/1224-fono-ayuda-147.html>.
- 160 Más información sobre el programa Abrazo disponible en: <http://www.minna.gov.py/pagina/229-abrazo.html>.
- 161 Estrategia Nacional de Prevención y Erradicación del trabajo infantil disponible en:
https://www.mtess.gov.py/application/files/9715/6926/1549/Estrategia_Nacional_-_para_impresion.pdf.
- 162 Expediente S-161319 disponible en: <http://silpy.congreso.gov.py/expediente/108028>.
- 163 Información sobre logros del proyecto Paraguay Okakuaa en el departamento de Guairá disponible en: <https://www.mtess.gov.py/noticias/mtess-presento-logros-del-proyecto-paraguay-okakuaa-en-el-departamento-de-guaira>.

-
- ¹⁶⁴ Recomendaciones totalmente implementadas: 102.105; 102.143; 102.163; 102.164; 102.165; 102.166; parcialmente implementada: 102.170; pendientes de implementación: 102.167; 102.168; 102.69.
- ¹⁶⁵ Plan de Acción Nacional por los Derechos de las Personas con Discapacidad disponible en: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CMW/Shared%20Documents/PRY/INT_CMW_ADR_PRY_39732_S.pdf.
- ¹⁶⁶ Recomendaciones totalmente implementadas: 102.32, 102.171; 102.174, 102.175, 102.176; parcialmente implementadas: 102.118; 102.172; 102.173, 102.177; 102.178; 102.179; 102.180; 102.181, 102.182; pendientes de implementación: 102.25; 102.26; 102.27.
- ¹⁶⁷ Tierra, territorio y recursos naturales; Pluralismo jurídico y acceso a la justicia; Mujer Indígena; Derechos económicos, sociales y culturales; Pueblos en aislamiento voluntario; Niñez y adolescencia; Comunidades urbanas y transfronterizas; e Institucionalidad.
- ¹⁶⁸ Decreto N° 1039 disponible en: https://www.presidencia.gov.py/archivos/documentos/DECRETO1039_sy0ie1ke.pdf.
- ¹⁶⁹ Expediente D-1951431 disponible en: <http://silpy.congreso.gov.py/expediente/116559>.
- ¹⁷⁰ Expediente S-209637 disponible en: <http://silpy.congreso.gov.py/expediente/121539>.
- ¹⁷¹ Expediente D-2056942 disponible en: <http://silpy.congreso.gov.py/expediente/121141>.
- ¹⁷² Consultar plataforma “Tierras Indígenas” en: <https://www.tierrasindigenas.org/>.
- ¹⁷³ Recomendaciones totalmente implementadas: 102.183; 102.184.
- ¹⁷⁴ Política Migratoria disponible en: <http://www.migraciones.gov.py/index.php/politica-migratoria>.
-